السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2004/12/20م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
1. الدكتور نور الدين أبو الرب (مشرفاً)	
2. الدكتور سليمان محمود عبادي (ممتحناً خارجياً)	
3. الدكتور محمود أبو الرب (ممتحناً داخلياً)	

بسم ا الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد
أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

إشراف
الدكتور نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

2004م

السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2004/12/20م وأجيزت.

<u>أعضاء لجنة المناقشة:</u> **<u>التوقيع</u>**

1. **الدكتور نور الدين أبو الرب (مشرفاً)**
2. **الدكتور سليمان محمود عبادي (ممتحناً خارجياً)**
3. **الدكتور محمود أبو الرب (ممتحناً داخلياً)**

الإهداء

.....إلى أمي العزيزة

..... إلى والدي العزيز

... إلى زوجتي العزيزة

... إلى أبنائي الأعزاء

.....إلى أشقائي الأعزاء

.....إلى الذين شاركوني أعباء العمل من الأصدقاء

"إلى كل صديق اجتهد في مساعدتي ومد يد العون "

إلى الدكتور نور الدين أبو الرب

...الذي كان له الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود

.....إلى كل من أراد مستقبل أفضل من الماضي

اهدي ثمرة جهدي ألمتواضع.

شكر وتقدير

أحمد ا على نعمته إذ هيأ لي إنجاز هذا العمل المتواضع، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الدكتور نور الدين أبو الرب لمتابعة الدائمة والمستمرة وتشجيعي خلال إنتاج هذا العمل، كما أشكر جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد لحسن عطائهم المستمر وتعاملهم الممتاز خلال دراستي الجامعية.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الأفاضل لحسن تعاونهم وتقيمهم للدراسة، كما أتوجه بالشكر إلى أهلي الأعزاء الذين شاركوني في عناء هذه الدراسة وتشجيعهم الدائم ووقوفهم إلى جانبي ودعمهم المتواصل وتحملهم عبئا شاقا خلال فترة دراستي.

كما أتقدم بالشكر لجميع المؤسسات والهيئات التي قدمت كل المساعدة وإبداء الرأي وإعطاء المعلومة والمشورة.

والحمد رب العالمين

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

إشراف

الدكتور نور الدين أبو الرب

الملخص

كان الهدف من موضوع البحث" السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين"، معرفة مدى التزام تلك البنوك في معايير الائتمان المتعارف عليها عالميا، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية، ووجد أن لتلك المعايير أثارا متفاوتة والتزاما متفاوت أيضا في البنوك العاملة في فلسطين، حيث حصل معيار الضمانات المقدمة للبنك كشرط للموافقة على الحصول على ائتمان بنكي درجة مرتفعا وبواقع 75.27%، أما معيار المقدرة الايرادية للمعتمد فقد حصل على تقدير مرتفع جدا بسبب الاهتمام الشديد من قبل البنوك بهذا المعيار حيث حصل على 84.77%، كذلك سمعة العميل وأخلاقه كمعيار مهم من المعايير الائتمانية المتعارف عليها عالميا، فقد حصل هذا المعيار على تقدير مرتفع جدا من البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين، إذ حصل هذا المعيار على درجة 83.07%، أما طاقة المعتمد فلم تلاقي التقدير المرتفع من البنوك العاملة الفلسطينية إذ حصل هذا المعيار على تقدير متوسط وبدرجة 67.39%، وكان الاهتمام من قبل البنوك الفلسطينية بموضوع الظروف الاقتصادية مرتفع وبدرجة 75.02%، وقد أضيف لتلك المعايير عوامل أخرى تؤثر على مدى القبول او الرفض لطلب الائتمان كما إنها تعتبر من العوامل المهمة في تحديد السياسة الائتمانية، ومن تلك العوامل: قطاع طالب الائتمان، إذ تبين ان القطاع طالب الائتمان له دور مهم في التأثير على السياسة الائتمانية البنكية في فلسطين، إذ حصل هذا العامل على تقدير مرتفع وبدرجة 72.02%، أما عن موضوع توفر ألسيولة البنكية واثرها في قبول او رفض طلبات الائتمان، فقد وجد ان البنوك العاملة في فلسطين تهتم قي هذا العامل بدرجة مرتفعة وتصل الى 71.70%.

وقد لوحظ من التحليل حصول متغير (معيار) المقدرة الايرادية على أعلى تقدير من بين المتغيرات المذكورة، إذ تعتبر البنوك العاملة في فلسطين ان هذا المتغير ذو أهمية بالغة جدا إذ

لا بد من دراسة المقدرة الايرادية للمعتمد قبل الموافقة على طلب الحصول على ائتمان وعلى ضوء توفر المقدرة على السداد من مشروعة او مقدرته على دفع الائتمان ومتطلباته في مواعيدها يتم الموافقة على طلبة.

وتعتبر سمعة العميل واخلاقة العامل الثاني في الأهمية في تحديد قبول او رفض طلب الحصول على ائتمان بالنسبة للبنوك العاملة في فلسطين. حيث توفر جميع المعايير وعدم صدق المعتمد في نية السداد لا يساعد ولا يفيد في شيء.

وبناء على التحليل يتم رفض فرضيات الدراسة، إذ تبين اثر كل العوامل في السياسة الائتمانية ولكن بشكل متفاوت وتم الحصول على هذه النتيجة بعد جمع الاستبيانات من البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية وتحليلها.

الفصل الأول

السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

المقدمة:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الإرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تودي إلى انهيارها.

أما على مستوى الاقتصاد فان الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها أثار اقتصادية خطيرة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

ولا يزال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال ولفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظرا لكون المصدر الرئيسي للائتمان هو البنك شاع تسميته بالائتمان المصرفي (الزبيدي، 2002).

إن الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول احد المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمسيرة التنموية الفلسطينية، خاصة بعد التوقعات المتفائلة بخصوص النشاط الاستثماري العام والخاص التي سادت مناطق السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أسلو، وكانعكاس لهذه التوقعات شهدت مرحلة ما قبل انتفاضة الأقصى نشاطا ملحوظا في تأسيس الشركات المساهمة العامة، وافتتاح سوق فلسطين للأوراق المالية، وازدياد حجم الاستثمار الخاص بنسبة لا تقل عن 30% سنة 1996، وزيادة نسبة الاستثمار في الإقراض إلى 22.7% حيث كانت نسبة التسهيلات إلى الودائع عام 1994، 24.76% وارتفعت إلى 30.38% عام 1996، أما في عام 2000 فقد وصلت نسبة التسهيلات إلى الودائع 34%، ويلاحظ انخفاض النسبة في العامين 2001 و 2002 إلى 27.9%، لترتفع مره أخرى عام 2003 إلى 33%.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى ونتيجة للممارسات الإسرائيلية من تدمير للبنية التحتية وعزل المناطق الفلسطينية فقد تراجع الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص إلى 40% وتراجع بنفس الوقت حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 9.3% (المراقب الاقتصادي، 2002) وبالرغم مما لحق بالاقتصاد الفلسطيني من تدمير إلا أن تحديات التنمية في فلسطين يجب أن تستمر وذلك بالاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية وتحفيز الاستثمار الخاص في فلسطين، ففي ظل هذه الظروف المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى جهاز مصرفي يضخ الموارد المالية على أسس علمية لذلك فان هذه الدراسة ستقدم للبنوك وسلطة النقد الفلسطيني والقطاع الخاص بأهم الحلول لاتخاذ القرارات السليمة.

أهداف الدراسة:

1- مراجعة شاملة لأدبيات الاقتصاد والتمويل حول ما يتعلق بالسياسة الائتمانية.

2- التعرف إلى السياسة الائتمانية العاملة في فلسطين.

3- التعرف إلى معايير الائتمان العالمية ومقارنتها بالتطبيقات المتبعة في البنوك الفلسطينية.

4-محاولة التوصل الى المعايير التي تعتمد عليها البنوك في فلسطين في منح الائتمان من وجهة نظر العاملين في أقسام التسهيلات في البنوك.

5-تقديم توصيات علمية على ضوء نتائج الدراسة.

6-اقتراح سياسة ائتمانيه فعاله للبنوك العاملة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع المصرفي الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني على حد سواء، من نقص في حجم الائتمان المصرفي المقدم الذي يشكل عنصرا مهما في زيادة النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالائتمان البنكي يعمل على زيادة التشغيل، وتقليل البطالة، ورفع الإنتاجية، ومن ثم الازدهار والرخاء الاجتماعي.كما انه في الظروف العادية، تشكل القروض مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنك التجاري لأنها أكثر ربحا من الخيارات الأخرى، ولكن هذا لا ينطبق على النظام المصرفي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه، حيث أن حجم التسهيلات المصرفية الفلسطينية بين عام 1967 حتى 1990 كانت ضئيلة ولم تتجاوز 1% من حجم الودائع (العبادي، 1997).

وارتفعت نسبتها بعد ذلك خلال فتره اوسلو حتى سنه 2003 ولكن لم تتعد 33% من حجم الودائع، في حين وصلت في الدول المجاورة مثل الأردن، وإسرائيل إلى 70 % من الودائع (أبو الرب، 2003). ومن الملاحظ أيضا أن الائتمانات المقدمة من البنوك الفلسطينية كانت على شكل جاري مدين وشكلت 53% من أجمالي التسهيلات لعام 1999 (ماس، 2000). ومن الملفت للنظر تدني نسبة الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، حيث بلغت نسبة الائتمان إلى أجمالي الودائع في نهاية عام 2002 إلى 27.9%، مع العلم أن النسبة الدنيا التي يتطلع أن تكون عليها هي 40% فأكثر (مقداد، 1997).

ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أكثر العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك العاملة في فلسطين؟

2- ما مدى استخدام المقاييس الدولية لدى البنوك العاملة في فلسطين في منح الائتمان؟

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير القطاع طالب الائتمان.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سيولة البنك.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايرادية).

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصية والإدارية (طاقه المعتمد).

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سمعة العميل وأخلاقه.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية للمعتمد (المستفيد).

منهجيه الدراسة:

1. تصميم استبيان موجه إلى البنوك العاملة في فلسطين وخصوصا قسم التسهيلات والائتمان.
2. تحليل البيانات إحصائيا بواسطة البرامج الإحصائية المعدة لذلك.
3. مراجعة أدبيات البحث ذات العلاقة الائتمان المصرفي والبنوك.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ألنظام المصرفي الفلسطيني، تطوره ونموه:

لم تكن النظم المصرفيه وليده الوقت الحاضر بل هي نتاج عمل مجتمع وتطورات تاريخيه طويله، ابتداء بنظام المقايضه، ومرورا باستخدام المعادن الثمينه، ومن ثم ظهور النقود، ومع ظهور النقود بدأت الحركة المصرفية الحديثة وتأسيس المصارف وذلك في ايطاليا وبالتحديد مدينة البندقية حيث تم تأسيس أول مصرف حكومي في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وفي سنه 1609م تم تأسيس بنك امستردام، الذي مارس الأعمال المصرفية، ومع الثورة الصناعية التي ساهمت في إيجاد المشاريع الضخمة أصبحت الحاجة إلى مصارف كبيرة لتلبي طلب المشاريع، لذلك تأسست المصارف على شكل شركات مساهمه عامه بدل المصارف التي يملكها أفراد.

أما عن نشأة المصارف وتطورها في الوطن العربي فقد بدأت متأخرة عن أوروبا، حيث تأسس أول مصرف عربي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وهو بنك مصر، والبنك العربي في فلسطين، وتتابعت المصارف العربية في الظهور بعد ذلك (عاشور، 1995). وللاحاطة بالتطورات التاريخية للبنوك في فلسطين تم تقسيمها إلى أربعة أقسام لكل قسم مواصفاته وظروفه المختلفة عن الأخرى.

أولا: الفترة ما قبل عام 1948

هذه الفترة تميزت بوجود الانتداب البريطاني على ارض فلسطين، حيث كان يعمل في تلك الفترة العديد من البنوك المحلية، والعربية، والأجنبية، وتميز الجهاز المصرفي الفلسطيني في تلك الفترة بالتطور والنشاط مقارنة مع بقيه الأقطار، ومن أهم الملامح لتلك الفترة وجود العملة الفلسطينية الصادرة عن حكومة عموم فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ووجود مجلس النقد الفلسطيني الذي كان يشرف على أعمال المصارف ليس فقط في فلسطين فحسب بل في إمارة شرق الأردن.

ثانيا: الفترة من عام 1948-1967

تميزت هذه الفترة بحدوث اختلافات بين قطاع غزه والضفة الغربية، وذلك لعده أسـباب: فمن الناحية السياسية كانت الضفة الغربية منضمة إدارياً إلى الأردن، أما غزه فكانت إدارياً تتبع جمهورية مصر العربية، أما العملة والقوانين فقد كانت العملـة والقـوانين والأنظمـة الماليـة المصرية السائدة في غزه، على خلاف الضفة فقد سادت العملة والقـوانين الأردنيـة، كمـا أن البنوك الموجودة في الضفة كانت فروعا لبنوك أردنية، الأمر الذي منح البنوك الأردنية فوائـد كثيرة، ففي تلك الفترة بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية 8 بنوك ولها 32 فرعا وهـي، العربي، القاهرة -عمان، العقاري العربي، العثماني (كريندليز)، الأهلي الأردني، الأردن، انترا (المشرق)، البريطاني للشرق الأوسط. أما في قطاع غزه فكانت أيضا فروع لبنوك متواجـدة خارج قطاع غزه باستثناء بنك فلسطين، وقد بلغ عدد البنوك خلال تلك الفترة 6 بنوك ولهـا 7 فروع وهي: العربي، فلسطين، الإسكندرية، شركه التسليف الزراعي، الأمة (عاشور، 1995).

ثالثا: الفترة من عام 1967-1993

عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسـكري رقـم (7) بتاريخ 1967/6/7 القاضي بإغلاق البنوك العاملة في الضفة والقطاع، وفـي 1968/6/8 سمحت سلطات الاحتلال للمصارف الإسرائيلية بمزاوله العمل المصرفي في الضفة والقطاع من خلال 6 مصارف لها 39 فرعا، وأعطت كل منها صفة احتكارية، بحيث إذا فتح بنك لؤمي في مدينة لا يسمح لغيره بان يفتح فروعا فيها، واستمرت في عملها حتى بداية الانتفاضـة الأولـى المباركة، حيث أغلقت بسبب رفض الجماهير لها باستثناء فرع بنك ميركانتيل ديسـكونت فـي مدينه بيت لحم، الذي استمر بالعمل لغاية شهر كـانون أول مـن عـام 2000 (سـلطه النقـد الفلسطينية، نيسان 2000).

وفي عام 1981 تم السماح لبنك فلسطين بإعادة مزاولة نشاطه في مدينة غزة، الذي بلغ عدد فروعه حتى نهاية عام 1993 (5 فروع)، وفي عام 1986 تم السماح لبنك القاهرة عمـان لمزاولة نشاطه في مدينة نابلس، وامتد نشاطه إلى العديد من المدن الفلسطينية حتى بلـغ عـدد

فروعه في نهاية عام 1993 (8 فروع)، حيث شهدت الفترة الممتدة بين عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول 1991 وتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تزايدا في عدد المصارف، ونتيجة لتزايد البنوك ازدادت الخدمات المقدمة ونشطت الحركة التجارية وظهرت أثرها لاحقا.

رابعا: الفترة من عام 1994حتى تاريخ 2002

خلال هذه الفترة حدث تطور كبير في النشاط المصرفي، إذ أدت توقعات ازدهار القطاع المالي إلى قفزة في الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية قصيرة، وساهمت مذكرة التفاهم الأردنية الإسرائيلية الموقعة في مطلع كانون أول 1993 في إعادة فتح المصارف الأردنية وتنظيمها، وهكذا يمكن القول أن الازدياد السريع في عدد الفروع وفي النشاط المصرفي بدا في أواسط العام 1994، أي بعد إقامة السلطة الوطنية في قطاع غزه وأريحا، وكان من التطورات المهمه انشاء سلطه النقد الفلسطينيه بتاريخ 1994/04/01 بناءاً علىالقرار رقم (184) الصادر عن الرئيس ياسر عرفات التي كان من اهم مسؤولياتها الاشراف على البنوك واصدار التراخيص للبنوك. حيث نلاحظ ارتفاع قيمة الودائع في تلك الفترة من 219 مليون دولار عام 1994 إلى 1187 مليون دولار في نهاية عام 1995، ويمثل هذا الرقم زيادة تبلغ 442% في سنتين، واستمرت الودائع بالارتفاع في العام 1996 ليصبح المجموع الكلي 1456 مليون دولار في نهاية عام 1996، واستمرار هذه الزيادة في الودائع حتى وصلت إلى 2333 مليون دولار سنه 2000 وبذلك شكلت نسبة الودائع للناتج الإجمالي المحلي في الضفة والقطاع إلى ما هو عليه في البلدان المجاورة (حامد، 2003). أما في مجال القروض فلم يحدث النمو المتناسب مع نمو الودائع فقد بلغت نسبه القروض إلى الودائع 17% فقط في عام 1996، في حين كانت نسبه القروض الى الودائع في سنه 2001، و2002، 35.9% و27.9% على التوالي (ماس، 2003).

تقسيم البنوك في فلسطين وأعدادها:

ويمكن إيضاح تقسيم البنوك العاملة في فلسطين وأعدادها حتى تاريخ 2001/08/31 بواسطة الجداول كالتالي:

أولا-البنوك الوطنية

تتكون البنوك الوطنية من 10 بنوك ولها 55 فرعا وهي على النحو التالي:

جدول رقم 1. البنوك الوطنية العاملة في فلسطين وعدد فروعها كما هي في 2001/08/31

تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع	اسم البنك	عدد الفروع
1960	بنك فلسطين	21
1994	البنك التجاري الفلسطيني	5
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	6
1995	البنك الإسلامي العربي	6
1997	بنك القدس للتنمية والاستثمار	8
1997	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1
1997	بنك فلسطين الدولي	4
1997	البنك الإسلامي الفلسطيني	2
1998	بنك الأقصى الإسلامي	1
2001	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	1
المجموع		55

سلطه النقد الفلسطينية، عام 2001

ثانيا-البنوك العربية

شكلت البنوك العربية 11 بنكا موزعة على 65 فرعا على النحو التالي:

جدول رقم 2. البنوك العربية العاملة في فلسطين وفروعها كما وردت في 2001/08/31

تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع	اسم البنك	عدد الفروع
1986	بنك القاهرة	16
1994	البنك العربي	18
1994	بنك الأردن	6
1994	البنك العقاري المصري العربي	7
1994	بنك الأردن والخليج	3
1995	البنك الأهلي الأردني	5
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4
1995	البنك الأردني الكويتي	1
1995	بنك القاهرة عمان –معاملات إسلامية	3
1996	البنك الرئيسـي للتنميـة والائتمـان الزراعي	1
1999	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1

سلطه النقد الفلسطينية، عام 2001

ثالثا- البنوك الأجنبية

تتكون البنوك الأجنبية من بنكين لها 3 فروع موزعه على النحو التالي:

جدول رقم 3. البنوك الاجنبية العاملة في فلسطين حيى تاريخ 2001/08/31

تاريخ التأسيس البنك أو افتتاح أول فرع	اسم البنك	عدد الفروع
1995	بنك ستاندرد جريندليز Standard Chartered Grindlays Bank ltd.	2
1998	بنك الشرق الأوسط(HSBC Bank Middle East)	1

سلطه النقد الفلسطينية، عام 2001

الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الفلسطيني:

استطاعت البنوك العاملة في فلسطين مواكبة التطورات العالمية، ويلاحظ هذا في الخدمات المقدمة وسرعة انتشارها وتوسعها، وكان لسلطة النقد دور مهم في تحمل المسؤولية، فقد عملت على ترقية دور البنوك إلى ما وصلت إليه ويظهر ذلك جليا من النظر إلى طبيعة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهي كالتالي قبول الودائع بفوائد أو بدون فأئده، وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة أو غير ألمباشره، وتقديم خدمات تحويل الأموال داخل فلسطين وخارجها، وبيع وشراء العملات الأجنبية، وإصدار بطاقات الائتمان والدفع، والشيكات المحلية للتداول، والشيكات السياحية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وحفظ وإدارة المقتنيات الثمينة والأوراق المالية، وتقديم خدمات الاستعلام للزبائن والمحفظة والاستثمار، وتقديم خدمات الاستشارات المصرفية للعملاء، وخدمة الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وحسابات التوفير (ماس، 2000).

ونظرا لأهمية الائتمان في البنوك والذي يعتبر المحدد الأول لمدى نجاح البنك لما لهذه الوظيفة من أهمية للمجتمع من ناحية وللبنك من ناحية أخرى، فكثير من الشركات الرائدة يتوقف قرار إنشائها أو توسعها على مدى مرونة ومقدره تلك الشركات على الحصول على ائتمان، فقد أشارت دراسة (Charles, 2002) لعينه من 500 شركه تبين أن نسبه كبيرة من تلك الشركات يرتبط قرار إنشائها أو التوسع في نشاطها على مدى مقدرة تلك الشركات في الحصول على ائتمان بنكي لتحقيق الهدف المطلوب (Charles, 2002).

يلاحظ من عدة دراسات في موضوع الاختيار بين البدائل المتاحة في تمويل المشاريع أن الحصول على راس المال من البنوك على شكل ائتمان مصرفي يعد الأقل تكلفه، ففي نظريه Pick Order Theory يتضح أن الائتمان أو القروض المصرفية مناسبة لغرض تمويل المشاريع لما لها من ميزات ووفره في المدى الطويل تتمثل في عدم دخول شركاء جدد، الأمر الذي يحتم انخفاض العائد على الاستثمار، أو طرح أسهم جديدة مما يؤدي إلى انخفاض قيمه العائد على السهم مستقبلا عند توزيع الأرباح.

ومن التطورات المهمة في تاريخ البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، و كان انشاؤها ثمره من ثمار اتفاقيه باريس الاقتصاديه وبموجب القرار رقـم 184 الصادر بتاريخ 1994/04/01 عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تم تاسيسـها وكـان مـن أهدافها:

ا- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من ذهب وعملات أجنبية وإدارتها.

ب- وضع السياسات النقدية في سياق الاقتصاد الكلي.

ج- توحيد وتنظيم حجم وكلفة الائتمان وفقا لمتطلبات وضرورة الاقتصاد الفلسطيني.

د- المحافظه على جهاز مصرفي فعال وكفؤومتطور

ه- اعطـاء تـرخيص للبنـوك الجديـده والموافقـه علـى فـتح فـروع لبنـوك قائمـه (www.pma.palestine.org).

وتعتبر سلطه النقد الفلسطينية بمثابة البنك المركزي، باستثناء إصدار النقد، وبذلك تلعـب دورا بارزا في السياسة الائتمانية مثلها مثل البنوك المركزية، حيث تقوم بالإشراف والموازنـة بين مختلف الجهات، ففي دراسة عن دور البنك المركزي في السياسة الائتمانية "يعتبـر البنـك المركزي أو الهيئة المشرفة على البنوك صاحبه المسئولية على إضفاء عنصر المرونـة بـين مختلف العناصر ويكون ذلك برفع قيمة الفائدة البنكية على الائتمان مما يشجع علـى الادخـار وتخفيض الطلب على الأموال وعلى الائتمان، ويكون ذلك في حاله وصول البنوك إلـى نقطـة عدم القدرة على زيادة العرض النقدي وحاجتها للأموال، ويحدث العكس في حاله وجود فـائض من الأموال لدى البنك"- (Schreft and Smith, 2002). و قد أوكلت لسلطه النقد الفلسطينية مهام جسام تتمثل في الإشراف على البنوك وتأسيسها ومراقبتها، في ظل توسع سـريع وكبيـر للبنوك والخدمات التي تقدمها، مع مقابلة ذلك حداثة الخبرات لدى هذه المؤسسة، والمخاطر التي تواجها في ظل ظروف عدم الاستقرار.

وفي مجلة الوقائع الفلسطينية، ذكرت بعض مهام سلطة النقد الفلسطينية حيث قالت: لقد باشرت سلطة النقد الفلسطينية مهامها، ويتوقع أن تستكمل الباقي في فترة زمنية بسيطة، ومن أهم المهام التي باشرتها الإشراف والرقابة على المصارف العاملة في دولة فلسطين، الشروع في تجهيز الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في دوله فلسطين، منح التراخيص للمصارف الجديدة ولفروع المصارف القائمة وتنظيمها وفق حاجات المجتمع الفلسطيني (النجار، 1995).

وفي مقال لمحافظ سلطة النقد في بداية قرار إنشاها ذكر أهم نقاط برنامج عمل سلطة النقد، وهي: استكمال التشريعات النقدية والمالية المنظمة للنشاط المصرفي خاصة ما يتعلق في مراقبة البنوك، الشروع في اتخاذ ترتيبات بناء الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، استكمال الهيكل التنظيمي والوظيفي ومتابعة تنفيذه، متابعة التحرك لإنشاء سوق الأوراق المالية، وضع برنامج إعلامي لنشر العادات المصرفية لدى المواطنين ومحاربه الاكتناز، استكمال إعداد المعلومات والإحصاءات المالية والمصرفية.

دراسات سابقه:

يعتبر موضوع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، موضوع ذا أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وخاصة في ظل الظروف الصعبة والشائكة، ورغم ذلك وجد أن اغلب الدراسات المحلية قد اقتصرت على دراسة البنوك المحلية على أهداف وأهمية وجودها، ولم تتعرض بشكل مباشر للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين. على خلاف الدراسات العالمية فقد اهتمت بموضوع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في تلك الدول وقامت بالعديد من الدراسات والأبحاث للمساهمة في رفع العقبات وزيادة الاستثمار وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في النهاية، وفيما يلي عرض وتحليل لأهم الدراسات في مجال سياسة الائتمان للبنوك.

الدراسات العربية والمحلية:

لقد حدث تطور كبير في حجم الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الفترة من 1994 إلى 1999 وخاصة في عدد المصارف العاملة وفروعها، ورافق هذه الزيادة نمو في الخدمات المقدمة كما ونوعا، إلا أن مقدار النمو في الائتمان المقدم لم يبلغ النسبة المتوقعة، فمن النشرة الإحصائية لسلطة النقد تبين أن الودائع ازدادت من 180 مليون دولار لعام 1994 إلى 297 مليار دولار لسنه 2000 أي ما يشكل نموا نسبته 65%. أن هذه الزيادة في حجم الودائع لم يقابلها الشئ نفسه في الائتمان، إذ بلغ حجم الائتمان لعام 1994 حوالي 163 مليون دينار أي 28% من مجمل ودائعها، أما عام 1999 فبلغ حجم الائتمان 1005 مليون دولار (سلطه النقد، أعداد مختلفة).

فدراسة (صبري، 2003) تعتبر من أحد الدراسات في مجال التمويل حيث القت الضوء على بعض السمات البارزه والمشاكل العالقه في سياسه الائتمان البنكي المحلي، فقد قسم صبري الائتمانات البنكيه إلى ثلاثة أقسام من حيث المدة الزمنية، طويلة الآجل، ومتوسطه، وقصيرة، وتعتبر الائتمانات طويلة الأجل هي الأساس لأنها تقوم على دعم الشركات والمؤسسات الضخمة التي تحتاج لكمية كبيرة من النقد والتي تشكل زخما اقتصاديا كبيرا وتأثير اكبر على الحياة الاجتماعية، مما يجعلها تحتاج لمد زمنية أطول للسداد، وتبين من دراسة صبري أن معظم الائتمانات المقدمة هي قصيرة الآجل حيث تصل إلى 60% من مجموع القروض الممنوحة من البنوك، وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة والصادرة للقطاع الخاص حتى 2001/4/13 حوالي 1346 مليون دولار ومعظم هذه القروض هي تسهيلات مالية تقل فترتها عن ستة اشهر ويلقى التمويل قصير الأجل والتسهيلات الخاصة بالسحب على المكشوف ترحيبا في النظام البنكي نظرا لانخفاض درجة المخاطرة وسرعة استرداد الأصل، في حين تبدو أن المشكلة في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل هو ما يعاني منه نظام التمويل الفلسطيني.

كما أن نسبه القروض للودائع هي حوالي 37% عام 2000 وهي ما زالت اقل من الحد الأدنى الذي تطمح إليه البنوك وهي نسبه 40% وهذا يوضح إمكانية وتوفر الأموال لتمويل الأنشطة الاستثمارية.

ومن المشاكل التي تم معالجتها في دراسة صبري أسباب انخفاض العرض الائتماني رغم توفر الأموال، حيث كان من نتائج تحليل المقابلات مع مسؤلي المؤسسات المالية وتحليل الاستبانة إظهار مشاكلة الضمانات وصعوبة تحصيلها عند عدم الإيفاء بالدفع عند الاستحقاق حيث كانت كانت من أهم الأسباب في انخفاض العرض للائتمان البنكي. وقد تم ترتيب أسباب انخفاض العرض للائتمان إلى أسباب عده وأعطي لكل سبب أهمية ورتبه، بحيث تكون الرتبة رقم 1 أكثر وأقوى الأسباب في تخفيض الائتمان.

مشاكل العرض في التمويل:

جدول رقم 4. يظهر سبب انخفاض العرض الائتماني

مشاكل منح القرض	الرتبة حسب أهميتها
صعوبة تحصيل الضمانات عند عدم الوفاء في القرض.	1: أكثرها أهمية وتأثير
عدم القدرة على تقديم ضمانات مناسبة من قبل المقترضين.	2
ارتفاع سعر فائدة القروض مقارنه بعائد الاستثمار المتوقع.	3
عدم وجود مشاريع مربحه أو مناسبة.	4
تأخر إعطاء القرار النهائي بمنح القروض من قبل إدارات البنك.	5
عدم توفر المال المطلوب لمنح كل طلبات القروض.	6
بيروقراطية المؤسسة المقرضة.	7
القيود الشديدة المفروضة على منح القرض.	8: اقلها أهمية وتأثير

صبري، 2003

وقد واجه الطلب على الائتمان أيضا مشاكل وعقبات أعاقت التقدم في مجال الائتمان على الساحة الفلسطينية وتم إيجازها وتحليلها بناءا على دراسة صبري، وتم عرضها في هذا الجدول:

مشاكل الطلب على الائتمان:

جدول رقم 5. يظهر سبب انخفاض الطلب الائتماني

مشاكل الحصول على قرض	الرتبة حسب أهميتها
عدم القدرة على تقديم ضمانات من قبل المقترض.	1: الأكثر أهمية وتأثير
التأخر في إعطاء القرار النهائي بمنح القرض وإجراءاته.	2
عدم مرونة البنوك في إعادة جدوله القروض	3
قصر فترة القرض.	4
ارتفاع نسبه الفائدة والرسوم والعمولة.	5
بيروقراطيه المؤسسه الماليه المقرضة.	6
القيود الشديدة المفروضة على منح القرض.	7
شروط منح القروض غير واقعية.	8
قصر فترة السماح الممنوحة.	9
عدم وجود استثمار يعطي عائد أعلى من تكلفه القرض.	10: الأقل أهمية وتأثير

صبري، 2003

توزيع الائتمان بين القطاعات:

تشكل القطاعات الأربعة: القطاع التجاري، والصناعي، والزراعي، وقطـاع الخـدمات المكونات الاقتصادية، حيث يساهم كل قطاع في بناء الاقتصاد القومي للبلـد، لـذلك لا بـد أن يحصل كل منها على نصيب من الائتمان ليستطيع أن يواكب التطورات ويقوم بدوره الاقتصادي المتوقع منه، وقد واجهت هذه القطاعات المختلف مشاكلها الخاصة في تمويل احتياجاتها فمنهـا ما وجد نصيبه، ومنها لم يجد ويرجع ذلك لمواصفات كل منها، حيث نجد أن القطاع التجـاري حصل على حصة الأسد في مجال السوق الائتماني الفلسطيني، ولا يواجه هذا القطاع مشـاكل في الحصول على الائتمان نظرا لان حاجته تقتصر على التمويل قصير الأجل، وقد حصل هذا القطاع على 247 مليون دولار، حيث شكلت حوالي 18% من مجموع القروض الممنوحة مـن النظام المصرفي.

طلب القطاع الصناعي:

حصل القطاع الصناعي على 115 مليون دولار كتسهيلات ائتمانية، أي بنصيب قدره 8% من مجموع القروض كما هو في 2001/5/31 (سلطه النقد الفلسطينية، 2002)، ويتصف القطاع الصناعي الفلسطيني بمواصفات تؤهله أن يكون المستفيد الأول من الائتمان المصرفي وهي: انه يحقق عائدا على الاستثمار يصل إلى 33%، وهامش ربح تصل إلى 27%، ولا زالت نسبه المديونية متدنية في هذا القطاع حيث لا تزيد على 20% من إجمالي الأصول، وهنالك طاقه عاطلة يمكن رفعها في حاله توفر التمويل المطلوب لراس المال العامل، وهنالك جزء كبير من الصناعة يبدأ أعماله باستخدام آلات مستخدمه أو مجدده وذلك بسبب عدم المقدرة على الاقتراض مما ينعكس سلبا على القدرة على المنافسة، وارتفاع تكلفه التشغيل، وعلى جوده المنتجات.

طلب القطاع الزراعي:

كان القطاع الزراعي في فلسطين من أكثر القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي، ومن حيث عدد العاملين الذين يقوم بتشغيلهم، ومن حيث أهميته في مجال التصدير، ولكن تراجعت أهميته في السنوات الأخيرة نتيجة لمعوقات الاحتلال، والقيود الشديدة والمعابر، ومنع التصدير، علاوة على انعدام التمويل الخارجي حيث وجد أن نصيبه من التمويل من القطاع المصرفي لم يزد عن 14 مليون دولار في سنه 2000، وهي نسبه تقل عن 1% من مجموع القروض.

طلب منشأه الخدمات:

يعد قطاع الخدمات الأول ضمن القطاعات الفلسطينية من حيث مساهمته في الناتج المحلي، وقد بلغ نصيبه من القروض 263 مليون دولار موزعة على مختلف قطاعاته وتشكل هذه القروض 20% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي (سلطه النقد، 2001).

الطلب من قطاع الإسكان:

يعد طلب القروض لقطاع الإسكان من اعقد الأمور نظرا لأنه يبحث في القروض طويلة الأجل، وما زالت البنوك تحجم عن خوض غمار التمويل لهذا القطاع، حيث بلغ نصيب هذا القطاع من القروض 133 مليون دولار فقط، حيث تشكل حوالي 10% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك (سلطه النقد الفلسطينية، 2001).

وهنالك عامل مهم يؤثر في الطلب على الائتمان وهو نسبه الفائدة، فاظهرت الدراسه سنه 2002 ان هنالك علاقة عكسية بين الطلب على الائتمان وسعر الفائدة، حيث اتضح من دراسة (صبري، 2003) أن 40% من المقترضين يقبلون على الاقتراض عند سعر فائدة 7%، و 30% من المقترضين يقبلون على الاقتراض عند سعر فائدة 8%، و 20% من المقترضين يقبلون على الاقتراض في ظل فائدة 9%، 10%من المقترضين يقبلون الاقتراض في ظل سعر فائدة اكثر من 10%.

وهنالك علاقة أخرى بين الطلب على الائتمان وفترة السداد ظهرت في نفس الدراسه إذ يوجد علاقة موجبه (طرديه) بين الطلب على الائتمان والفترة الزمنية المحددة للسداد، فكلما طالت فتره السداد زاد الطلب، حيث40% من المقترضين يرغبون في قروض خمس سنوات وأكثر، 30% من المقترضين يريدون 3سنوات فأكثر كفترة لسداد المديونية، 20% من المقترضين يقبلون القروض إذا كانت فتره السداد من سنه إلى سنتين، أما 10% من المشاركين يقبلون القرض مع فتره سداد اقل من سنه، هذا باعتبار ان الدينار الاردني هوالعمله المتداوله (صبري، 2003).

وممكن تلخيص بعض النتائج الإضافية لدراسة صبري:

أن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية هي قصيرة الأجل، وهي سنه أو اقل وتصل 60% من القروض، وتقل القروض طويلة الأجل عن 1%، مع عدم وجود فرص استثماريه مضمونة نجد أن البنوك تتنافس على عدد قليل من الزبائن ممن تعتقد أنهم يشكلون اقل مخاطره،

أظهرت الدراسة أن كل من مديري البنك والعملاء على حد سواء يرون وجود نقص في خبره العاملين في فحص طلبات القروض، ورسم السياسات الائتمانية، وكذلك يرون أن خبرة البنوك الوطنية الفلسطينية في المجال المصرفي ما زالت محدودة (صبري، 2003).

أما دراسة (مقداد، 2004) فهي احد الدراسات المحلية المهمة الحديثة في مجال السياسات الائتمانية في فلسطين، فقد تركزت هذه الدراسة على إظهار أسباب تدني قيمة الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، واقتراح طرق واليات لتصحيح المسار الائتماني، ومن الممكن تلخيص هذه الدراسة فيما يلي:أن لكل دولة مهما تشابهت عناصرها الإنتاجية سياستها الائتمانية تختلف عن الدول الأخرى حتى لو التزمت بمواثيق وقوانين موحده، حيث تبين ان السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين لها بعض السمات أو المواصفات المفقودة عند كثير من الدول الأخرى، احد السمات الملفته للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني هو الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما ينعكس تدني دورها في التنمية.

وانطلاقا من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية أصدرت سلطه النقد عده تعاميم أخرها التعميم رقم (98/20) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى، ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات السابقة بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من 257 مليون دولار عام 1995 إلى 424 مليون دولار عام 1996 مشكله ما نسبته 24.4% من حجم الودائع لنفس العام. أما في عام 2000 فبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية أكثر من 1346 مليون دولار بنسبة نمو بلغت حوالي 34% عن العام السابق ومشكلة ما نسبته 38% من حجم الودائع، أما بالنسبة للعامين 2001 و 2002 فقد انخفضت قيمة التسهيلات بمعدل (9.4%) و(21.5%) لتبلغ 1220 و957 مليون دولار مشكلة ما نسبته 35.9% و 27.9% على التوالي وفي شهر أغسطس من عام 2003 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1007.9 مليون مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودائع البنوك، وحتى عام 2003 لم تصل نسبة التسهيلات الائتمانية لحجم الودائع للنسبة المرغوب في الوصول إليها اي 40% من الودائع (مقداد، 2004).

ويعود سبب انخفاض الائتمان حسب هذه الدراسة أن اغاب البنوك تهتم بالربح السريع البعيد عن المخاطرة، ومن الملاحظ انه كلما طالت فترة السداد كلما زادت درجه المخاطرة، لذلك فان هذه البنوك تحجم عن الائتمانات متوسطة وطويلة الأجل، ومن الأسباب الأخرى التي ادت الىخفض قيم ونسب الائتمان، أن البنوك غير الوطنية تستحوذ على 80% من قيمه الودائع واستثمارها في بلادهما الأصلي. وبما أن البنوك تحاول البعد عن المخاطرة فإنها تهتم بالدرجة الأولى عند منح الائتمان بوجود ضمانات قانونيه، وكافيه، وسهله التحصيل. وتشير الدراسة إلى عدم توفر هذه الضمانات بشكل كامل في فلسطين بسبب الظروف السياسية، مما ينعكس سلبا على العرض المقدم من طرف البنك إضافة إلى ارتفاع نسب الفائدة.

ويشكل وجود مناخ استثماري أهمية في إقناع البنوك على زيادة نسب الائتمان، لكون وجود مناخ يسمح بإنشاء المشاريع ونجاحها يعني زيادة الأرباح لكل من البنك والمستثمر وتشير الدراسة إلى عدم وجود مناخ استثماري في فلسطين مع تشوه البنية التحتيه.

أظهرت الدراسة أيضا أن البنوك الأردنية تستحوذ على نصيب الأسد من الودائع الإجمالية حيث تصل إلى 80% من الودائع ومع ذلك تنخفض نسبة الائتمان إلى الودائع المقدمة من قبلها للجمهور إلى 30%. ولإظهار ذلك تم عرض جدولين الأول لقيمة الودائع، أما الأخر لنسبه الائتمان وذلك للمقارنة بين البنوك المصرية والأردنية والوطنية والجدول التالي يظهر حجم الودائع للبنوك العاملة في فلسطين ودائع العملاء (مليون دينار).

جدول رقم 6. قيمة الودائع في البنوك العاملة في فلسطين ما بين عام 2000-2002 (مليون دينار)

البنوك	سنه 2000	سنه 2001	سنه 2002
البنوك المصرية	134.3	135.2	121.3
البنوك الوطنية	564	571.2	561.9
البنوك الأردنية	2726.9	2632.6	2722.7

المصدر: سلطه النقد الفلسطينية

وهنالك جدول آخر يظهر نسبة الائتمان إلى الودائع للبنوك العاملة في فلسطين.

جدول رقم 7. نسبة الائتمان الى الودائع ما بين عام 2000-2002

البنوك	سنه 2000	سنه 2001	سنه 2002
البنوك المصرية	%78	%75.5	%81
البنوك الوطنية	%51	%51.5	%48
البنوك الأردنية	%33.7	%30.3	%21

المصدر:سلطه النقد الفلسطينية، مقداد، 2004

ومن المشاكل العالقة في الائتمان المصرفي الفلسطيني، افتقاره إلى قانون وقضاء يحقق الأمان في استرداد الحقوق، وتشكل مشكلة القضاء، عقبة حقيقية في كثير من الأمور على الساحة الفلسطينية، لذلك يجب أن ايجاد طريقه أخرى تساهم في رفع وتيرة الاطمئنان للأطراف بحيث تتمكن من رفع كل من العرض والطلب علي الائتمان، ويشكل موضوع عدم المقدرة على السداد وطرق تحصيل الدين محور دراسات مهمة وكثيرة، هذه الدراسات اهتمت بإظهار طرق أخرى غير القضاء لحل مشكلة الخلاف حيث تشكل مشكلة القضاء أخر خيار ممكن الرجوع عليه ففي دراسة (العدل، 2001) حيث تطرق إلى مشكله مهمة في موضوع الائتمان المصري بشكل خاص وعلى الائتمان في الدول العربية بشكل عام.

وجاء في الدراسة، أن مشكلة التعثر وعدم المقدرة على السداد هي مشكلة عامه تواجه أي رجل أعمال أو أي مشروع كان صغيرا كان أو كبيرا، ولكن الشيء المفقود رغم أهمية وجوده هو البحث المشترك بين البنك من جهة وبين العميل من جهة أخري والوصول لتسوية لحل هذه المشكلة. إذ يرى (العدل) عندما يتعثر أحد رجال الأعمال المقترضين بمعني أن يتوقف جزئيا أو كليا عن سداد مديونيته للبنك يصبح من الضروري بحث حالته جيدا والعمل على إنقاذه إذا تطلب الأمر، إذ أن تعثر المشروعات أمر وارد في ظل التحولات التي يشهدها العالم منذ بداية التسعينيات حيث انخفض سعر الصرف مما أدى إلي ارتفاع مديونيات رجال الأعمال المقترضين بالعملة الأجنبية، وكذلك أدى ارتفاع سعر الفائدةالى 12-13% الى رفع قيمة المديونيات، كل هذه العوامل أدت إلى بروز ظاهرة تعثر رجال الأعمال (فضلا عن تعثر القطاع العام أصلا) والسؤال هو كيف نتعامل الابنوك مع هذه الظاهرة؟ إذا لابد لأي بنك أن يفحص كل حالة على انفراد ويرى ما سبب هذا التعثر؟ هل هو ناتج عن عوامل خارجة عن

إرادة المقترض، وفي هذه الحالة ينبغي على البنك أن يسعى لإنقاذ عميله لأنه في حالة عدم إنقاذ العميل سيخسر البنك أمواله، وطرق الإنقاذ عديدة منها تخفيض أسعار الفائدة أو إعادة جدولة الديون أو منح تسهيلات في السداد وإسقاط جزء من قيمة القرض، وعلى كل بنك أن يتعامل مع كل عميل بالصورة التي يراها ملائمة لحالته، أما إذا كان التعثر ناتجا عن سوء إدارة المشروع وثبت للبنك أن هناك إنفاقا بذخيا أو أن هناك فشل في إدارة الأموال فانه يتعين على البنك العودة إلي العميل من خلال الضمانات ويري العدل أن الخطوة الأولى لتلافي وقوع أزمات مع رجال الأعمال هو تقوية الجهاز المصرفي ووضع الضوابط اللازمة لمنح الائتمان بحيث لا تكتشف بعد فترة استحواذ عدد محدود من رجال الأعمال على النصيب الأكبر من القروض الائتمائية (العدل، 2001).

ومن الدراسات الأخرى التي ساهمت في إلقاء الضوء على مشاكل عدم المقدرة على السداد دراسة (بيومي، 1994) الذي يرى عدم فاعلية موضوع القضاء في تسوية المشاكل الائتمانية، حيث اللجوء للقضاء سوف يزيد المسالة تعقيدا ولن يقدم حلا بل بالعكس سيعود بالخسارة على البنوك وعلى رجال الأعمال الذين تعثروا لظروف خارجة عن إرادتهم، ويطالب الاقتصاديون بضرورة إعادة النظر في أسعار الفائدة فمن غير المقبول أن يحصل البنك علي فائدة 17% من المشروعات الصناعية في الوقت الذي نطالب فيه (حكومة ورجال أعمال) بالتوسع في المشروعات الصناعية (بيومي، 1994).

أن من طرق تخفيض درجة المخاطرة التي تواجه الائتمانات البنكية، هي ان يسلك البنك أو الجهة مقدمة الائتمان تنويعا في محفظة الائتمانات المقدمة بحيث لا تتركز نسبة كبيرة من قيمة ائتماناتها في أيدي محددة من الأفراد أو المؤسسات مما يزيد المخاطرة بزيادة التركيز، كما أن عمل دراسات مستفيضة عن جهة طالبة الائتمان ومركزه المالي هي أيضا كفيلة بتخفيض المخاطره، وكتب حول هذا الموضوع الكثير وكان من الدراسات (بركه، 2001) حيث أثبتت أن عمل دراسة جيده عن الجهة طالبة الائتمان هي الأهم في سياسة الائتمان البنكي، وهو من الاقتصاديين الداعين إلى التشدد في منح الائتمان بحيث لا تتركز القروض في يد عدد محدود من رجال الأعمال، ويؤكد على ضرورة أن تخضع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل

لدراسات مستفيضة بناء علي معلومات واضحة عن المشروع وجدواه الاقتصادي ووضع العميل وسمعته وقدرته علي السداد، بالإضافة إلي التوقعات المالية المتوقعة من القرض الممنوح.

ولا يتوقف دور البنك على مرحلة الاستعلام بل يتعدى ذلك الى مرحلة متابعة المشروع للوقوف علي تفاصيل تنفيذه لمعرفة ما إذا كان القرض الممنوح قد تم استخدامه في الهدف المحدد له، وفي كل الأحوال فإنه يتعين علي البنوك تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 2 إلي 4% من إجمالي محفظة الديون لدى كل بنك لمواجهة توقف السداد المحتمل (عبد الرحمن بركه، 2000).

وتعتبر الجدارة الائتمانية المتمثلة في المركز المالي للمشروع أو الجهة طالبه الائتمان من الأمور الحساسة في قبول طلب الائتمان، حيث أظهرت الدراسات أن المركز المالي للمشروع هو الضمان الأقوى وليست الضمانات الأخرى، ففي دراسة (الاعشيري، 2001) عن الائتمان المصري تبين أن القطاع الخاص يحصل على نحو 53% من قروضه بدون ضمان عيني لتغطية المخاطرة المحتملة للمشروع. كما أن مصدر السداد لأي قرض يتعين أن يكون هو المشروع نفسه كما أن الضمان الرئيسي للقرض هو متانة المركز المالي للمشروع بما يعني أن الضمانات المختلفة التي يمكن أن يتضمنها عقد القرض يتعين ألا يكون بديلا عن شروط الجدارة الائتمانية التي يتم التحقق من توفرها عبر الدراسة الائتمانية التفصيلية (الاعشيري، 2001).

أن سيطرة البنوك غير المحلية على حجم الودائع يزيد صعوبة حل المشاكل العالقة، حيث تعمل هذه البنوك في تسيس السياسة الائتمانية لخدمة مصلحتها الخاصة بعيد عن الاعتبارات الاخرى، حيث يكون هدفها تحقيق الربح الوفير والسريع بعيد عن المخاطرة مما يرفع سعر الفائدة مع التركيز على الائتمانات ذات المدى القصير، ففي دراسة ذات أهمية كبيرة (ماس، 2000) حيث شارك في هذه الدراسة: د.باسم مكحول، د.هشام جبر، د.أمين حداد تبين تدني نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع إذا قورنت بمثيلاتها في الدول المحيطة، فقد ارتفعت نسبه التسهيلات إلى الودائع من 27.7% عام 1994 إلى 35% عام 1999، وذلك بسبب اتفاق مدريد وما كان له من تاثيرات اقتصاديه لاحقه.

ولوحظ أيضا من الدراسة أن البنوك الأردنية لها نصيب كبير من الموجودات حيث بلغت نسبة موجودتها إلى 80% من مجموع موجودات البنوك العاملة في فلسطين، ومع ذلك تعتبر البنوك الأردنية الأقل من بين البنوك في منح تسهيلات ائتمانية مقارنه مع الودائع، إذ بلغت نسبه الائتمان إلى الودائع للبنوك الأردنية 33.7%، أما البنوك المصرية فقد بلغت 78%، والبنوك الوطنية 50%، وهذا ينعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.

كما تركز البنوك على الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل، وتوجه هذه التسهيلات إلى القطاع التجاري مع إغفال بقيه القطاعات (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2000). أما (عاشور، 1995) فقد اثبت في دراسته أن هنالك حاجه لمزيد من الجهد والبحث في المجال المصرفي الفلسطيني، وضرورة التنفيذ الفعلي والعملي والفوري لمهام سلطة النقد الفلسطينية، وتكامل أجهزتها ووظائفها، لأنها ربما تكون من أكثر العوامل المؤثرة في تشكيل وعمل فاعلية الجهاز المصرفي الفلسطيني، وكذلك هنالك حاجه ماسة لتطبيق التعليمات التي صدرت عنها، وقد برزت الحاجة الشديدة لعمل المصارف المتخصصة والتي يجب على الدولة أن تساهم فيها وان تأخذ الخطوات القيادية في تأسيسها (د. يوسف حسين عاشور، 1995م).

وتختلف وجهات النظر حول السبب في وجود التسهيلات المتعثرة، فمن الاقتصاديين من ارجى سبب التعثر إلى البنك المقرض، والقسم الأخر إلى المستفيد من القرض، ولكل منهم أسبابه في ذلك، ولكن الثابت في هذا الأمر أن لكل واحد من العناصر المذكورة، البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى مسؤولية يجب أن تنفذ، فالبنك يجب أن يقوم بدراسة مستفيضة عن العميل طالب القرض وبموضوعية متناهية وشفافية، كما يجب عليه الإشراف والمراقبة للتأكد من أن القرض قد وجهه بطريقة صحيحة للهدف المعلن وبطريقة إدارية صحيحة، وعلى طالب القرض أن يعمل كل جهده على الإيفاء بالقرض المستحق وفوائده في المواعيد المبرمة وان يدير عمله بطريقة ناجحة والاستعانة بذوي الاختصاص عندما يتطلب الأمر لذلك. وفي دراسة عن أسباب التعثر ومشكلاته هنالك دراسة تركزت على موضوع الائتمان والتسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك العامله في فلسطين، يرى الباحث أن أسباب التعثر وعدم الالتزام من قبل المستفيد من الائتمان وتعثره يرجع إلى إدارة البنك، وإدارة العميل، وهنالك

عوامل أخرى. إذ تشكل إدارة البنك 31.47% من سبب التعثر وإدارة العميل نسبه 35.43%، والعوامل الأخرى نسبه 33.1% وهي نسب متقاربة، فمن ناحية البنك فان أكثر العوامل تأثيرا في تعثر التسهيلات، منح تسهيلات بناء على العلاقات الشخصية وتصل نسبه هذا الأمر إلى 79.4%. أما أكثر العوامل تأثيرا من ناحية العميل، فهو ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية وتصل إلى 87.6%، أما العوامل الأخرى فتشكل أهمية للطرفين في تعثر التسهيلات المصرفية، وتشكل الظروف السياسة والاغلاقات المتواصلة أهمية وتصل نسبة تأثيرها إلى 85.2%.

كما تبين أيضا من هذه الدراسة، أن أهم شرط لمنح التسهيلات الائتمانية سيرة العميل ومسلكياته وتصل إلى 72.4%، وان أهم الإجراءات للحد من تعثر الديون، هو اخذ الضمانات الكافية وأهمية هذا الأمر هو 36%، كما أن خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة هي دراستها ومتابعتها وعمل تسويات جديدة لها وبلغ أهمية هذا الأمر 84.8% (عمر، 2003).

الدراسات العالمية:

تعتبر دراسة (Kosman and Caire, 2003) من الدراسات الحديثة عن الائتمان الغربي وإجراءات منحه والمخاطرة التي تواجه البنوك، ومن الملاحظ بشكل عام في موضوع القروض أن هنالك مشاكل عالقة تتعلق في الروتين، والوقت الضائع، وعدم الموضوعية.

ولحل مثل هذه المشاكل التي تشكل عائقا أمام الائتمان ليس فقط في الدول الغربية بل أيضا في الدول العربية وفي فلسطين يمكن الاستفادة من هذه الدراسة حيث تتطرق إلى السياسة الجديدة المتبعة في منح الائتمان، حيث يقوم البنك بعمل مجموعة من القياسات للأداء وخصائص الائتمانات أو القروض التي أخذها الشخص في الوقت السابق مع افتراض نفس الظروف، وتسمى هذه السياسة (سجلات الائتمان) أو (Credit Scoring) وهي طريقة تقيم وتوقع لمخاطر الائتمان المرتبطة بطلب الائتمان الحديث، لذلك هو أداة تقيم للمخاطر التي قد تواجه البنك من جراء منح الائتمان، حيث يساعد البنك على اتخاذ القرار الصائب الموضوعي في وقت قصير.

وكان نتيجة هذه السياسة في منح الائتمان البنكي، عدم الموضوعية في منحها، والقضاء على روتين العمل البنكي، وتقليل الوقت اللازم لأخذ القرار النهائي في منح الائتمان أو رفضه، ويضاف إلى هذه النتائج زيادة الطلب على الائتمان مع الالتزام بدفع قيمة القرض والمستحقات الأخرى في وقتها لمعرفة العميل أن استهتاره بدفع الاستحقاقات في وقتها يعيق حصوله في المستقبل على ائتمان أخر (Abreal, 2003). وتعتبر عملية الموازنة ما بين الطلب والعرض على الائتمان وعلاقته بالسياسة الائتمانية وما يشملها من أمور متشابكة مثل نسبة الفائدة، ودرجة تحمل المخاطرة من الأهمية للاحاطة بها بحيث تتولد المقدره بعد ذلك من وضع السياسة الحكيمة لتلبية الهدف المنشود.

ففي دراسة غربية متطورة عن موضوع سياسات رفع الطلب على الائتمان مع البقاء على درجة منخفضة من المخاطرة كتب عن البنوك الامريكيه، عندما لوحظ في البنوك الأمريكية ارتفاع نسبة الأموال المودعة، ومن ثم ارتفاع عرض الأموال المتاحة للائتمان مقابل الطلب المنخفض وجدت مشكلة تراكم الأموال في البنوك، فكان الحل لهذة المشكلة هو إضافة المرونة على سياسة منح الائتمان ونسبة الفوائد من اجل خلق طلب على الائتمان البنكي لمقابلة العرض المرتفع مع عدم تعرض البنوك لخطر عدم التسديد، فكان من سلطة النقد (الخزينة) أن منحت الوكالات (شركات التسليف) المبالغ اللازمة لها وبفوائد منخفضة من اجل أن تقوم هي بدور الوسيط المالي (المقرض)، لكونها أكثر قدرة ومرونة على عمل الدراسات وهي مضمونة أكثر لدى البنك بسبب الاتفاقات الموقعة بينها وبين البنك وكما أن البنك لديه ضمانات لهذه الشركات الأمر الذي يجعله اقل عرضة للمخاطر كما أن انخفاض نسبة الفوائد تزيد الطلب على الائتمان مما يجعل السياسة الائتمانية متوازنة بين الطلب والعرض مع عدم عرضة البنك للمخاطر الكبيرة لكونه يتعامل مع طرف واحد (Federal FIinancing Bank, D.C, 2002).

أن عملية تحليل المخاطرة للائتمان تكون في اغلب الأحيان مبالغ في تقديرها، مع إهمال النتائج الايجابية التي سوف تظهر في حالة إنجاح مشروع ما وما ينجم عنها من توسع وأرباح ورفاهية اجتماعية في نهاية المطاف ففي دراسة (Norvaled, 2002) عن موضوع المخاطرة وتقديرها، ورفع قيمة الفائدة، لوحظ أن الأسواق الجديدة هي احد المشتقات الناتجة عن الائتمان

حيث تعطي وتنتج فوائد للشركات والبنوك وطالبين الائتمان على حد سـواء، ان أي تعليمـات ودراسة تكون هدفها تقليل التكاليف والمخاطر للبنوك بسبب الائتمان تكون قد أهملـت إمكانيـة الفائدة لمستهلك الائتمان، لذلك يجب التوازن بين فرض الشروط للائتمان مع ملاحظـه أهميـة ودوره الإنمائي (Norvaled, 2002).

وتلعب المعلومات الشخصية الدور الأكبر في قبول طلب الائتمان مـن رفضـه، فمـن الملاحظ من دراسة السياسة الائتمانية أهمية المعلومات الشخصية، في تحديد درجه المخـاطرة، ففي دراسة (Jacobson and Kasper 2003) عن أهميـة المعلومـات الشخصـية كمحـدد للمخاطرة، أظهرت الدراسة من تحليل عينه عريضة من المجتمع السويدي انه بالامكان تخفيض درجه المخاطرة إلى اقل من 20% في حاله الاهتمام بالمعلومات الشخصية عن العميل طالـب القرض (Jacobson and Kasper 2003).

الفصل الثالث

السياسة الائتمانية للبنوك

سياسات الإقراض والحاجة الائتمانية:

أن سياسة الإقراض لدى أي بنك، أنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات، من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي حين ممارسة البنك لهذه المهمة ويقصد بحاجة مشروع ما إلى اموال، حاجته إلى راس مال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، ومن ثم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية، ويستوي في ذلك أن يكون الاقتراض لآجال طويلة أو متوسطه أو قصيرة، وتسعى المشروعات في العادة الى تحقيق ما يعرف بالتوازن المالي بين المصادر الداخلية أو الذاتية أو المصادر الخارجية أو غير الذاتية.

وتنقسم الحاجة الائتمانية من حيث موضوعها، إلى حاجات اقتصادية وأخرى اجتماعيه، والأولى تتطلبها اعتبارات النمو الاقتصادي والتوسع في نشاط العميل سواء بزيادة إنتاج أو بتوسيع عمليه التوزيع، أما الحاجات الاجتماعية فتتطلبها دوافع اجتماعية لاسيما ما يتصل منها بالعدالة بغض النظر عن النفع الإنتاجي والاقتصادي المحقق من إشباعها، وقد كانت الحاجات الاقتصادية المحور الرئيسي للائتمان المصرفي منذ نشأة البنوك. لكن ظهور التيارات المختلفة ادخل الحاجات الاجتماعية للائتمان، غير أن الأهمية لا زالت للحاجات الاقتصادية للائتمان في المقام الأول. وللوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في مجال الاستثمار وبناء الاقتصاد الوطني، ذكرت دراسة بريطانية حديثه، أن تدفق وزيادة النشاط الاقتصادي كان متناسب تناسبا طرديا مع نشاط البنوك في مجال الائتمان المصرفي وهذا ما لوحظ خلال دراسة السياسة الائتمانية وأثرها على الواقع الاقتصادي للفترة 1990-2001 (Chrystal, et al., 2002).

دور المصارف التجارية في تمويل مشاريع التنمية:

وللتأكيد على أهمية الائتمان البنكي وأثره، تم التطرق إلى ما ذكره الباحث الأمريكي، (John, 1975). حيث قال: أن المخزون المالي الذي كان موجودة في البنوك في أمريكيا بعد الحروب استثمر في إنشاء قاعدة صناعية واقتصاديه ساهمت في إثراء الاقتصاد الوطني وإنجاحه، حيث تم استثمار مبلغ 90.6 مليون دولار في الائتمان سنه 1945، وفي سنه 1972

وصلت إلى 132.701 مليون دولار وهي قروض الأعمال، أما القروض الشخصية وصلت إلى 87.2 مليون دولار، ولا بد من قيام البنوك بدورها الائتماني لما لها من دور بالغ الأهمية في إنجاح الاقتصاد ودعم أساساته (John, 1975) .

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومة أهمية هذا النشاط المصرفي وأخذت في حسابها دور هذه البنوك عند إعداد خطط التنمية السنوية والخماسية وغيرها، وهذا ونلاحظ أن المصارف التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاثة محاور رئيسيه (الشماع، 1999) وهي:

1- دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

2- خروجها عن النظام التقليدي القديم وقيامها بادوار ومهام جديدة.

3- دورها في خدمه التجارة الدولية عن طريق شبكه فروعها ومراسليها المنتشرة عبر القارات.

وتبين مما سبق أن النشاط المصرفي التجاري قد زاد على مستوى عالمي وأصبح للمصرف التجاري الدور الأهم في الدول النامية بعد المهام الجديدة التي أصبح يقدمها للعملاء، وسنوجز فيما يلي الأهمية الاقتصادية للنشاط المصرفي التجاري ودورها البارز في خدمة التجارة الدولية:

1- جذب وتوزيع المدخرات وتوجيها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج.

2- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومات والبنوك فان الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة ولذلك انحصرت في المشاريع التي تعود بفائدة وربح بسيط مضمون، لهذا أخذت البنوك تستثمر أموالها في مشاريع تمتلكها وتملك معظم أسهمها وهذا العمل قد أدى بدوره إلى ظهور المصارف المتخصصة.

3- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية، بدأت المصارف التجارية تنشئ أقسام متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل كبير في هذا المجال.

4- تقديم خدمات جديدة للزبائن، تعمل المصارف دائما على تقديم الأفضل للعملاء ومن الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف التجارية في الوقت الحاضر، بيع وشراء الشيكات السياحية، بطاقة الائتمان.

5- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية، واهم هذه الأنشطة يكمن في الاعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل، والحوالات، وبيع وشراء العملات وغيرها (الشماع، 1999).

مصادر تمويل المصرف التجاري:

تعتبر سيولة أي منشأة المحرك الأساسي لتلك المنشاة إذ لا بد من توفر سيولة لمقابلة التزاماتها المتعددة قبل الوصول إلى نقطة تحصيل أرباح، هذا في المؤسسة العادية والشركات، وفي البنوك تزيد الحاجة إلى ألسيولة المطلقة لكون البنك وأعماله تتركز على الأموال السائلة، فمن أين يحصل على مصادره لهذه السيوله؟ فقد قسم (شيحه، 1999) تلك المصادر إلى:

1-المصادر الداخلية: ويعنى بها أموال المصرف الخاصة.

2- المصادر الخارجية: ويقصد بها الودائع والحسابات الدائنة التي تودع لدى المصرف التجاري.

أولا: المصادر الداخلية: أموال المصرف الخاصة

وتتكون من العناصر التالية:

1- راس المال المدفوع: ويتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل وهذا ويمثل راس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

أ- لان المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

ب-صغر حجم راس المال يمكنه من توزيع أرباح اكبر للمساهمين الأوائل للمصرف.

ومع ذلك فيجب عدم إهمال راس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب كبار الودائع.

2- الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكال عديدة تشمل ما يلي:

أ- الاحتياطيات: في أي مؤسسة مالية يقتطع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل، وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- احتياطي إجباري (قانوني): وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى المصرف يقتطع تلك النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (أي حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع راس المال المدفوع بالكامل).

2- احتياطي اختياري: وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة من صافي الربح كل عام وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين:

أ- تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين.

ب- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة عن الاحتياطي القانوني.

3- الاحتياطي العام: وهو احتياطي أخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ب- المخصصات: وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول مثل: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط اسعار أوراق مالية.

ج- الأرباح المدورة: وهي أرباح غير موزعة حيث يقتطع المصرف جزا من أرباح المصرف للتوزيع (بعد خصم الاحتياطيات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة ويستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى تشاء.

ثانيا: المصادر الخارجية:

المصادر الخارجية تتمثل في الأموال التي يحصل عليه البنك من خارج نطاق أمواله الخاصة، وتشمل التالي:

أولا: الودائع وتنقسم الودائع حسب المصدرإلى قسمين هما:

1. الودائع المحلية.
2. الودائع الأجنبية.

الودائع المحلية: يقوم المصرف التجاري بفتح الحسابات التالية للعملاء:

1-الودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية):

وتتمثل هذه الحسابات في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية، وهذه الحسابات يقوم البنك بفتحها بدون شرط أو قيد ويستطيع العميل أن يسحب منها أو الإيداع في أي وقت يشاء، هذا ولا يدفع البنك فائدة على هذا الحساب ولكن هنالك بعض المبالغ التشجيعية يقوم البنك بإضافتها على حساب العملاء الجارية بين فتره وأخرى.

2-الودائع لأجل: وهي مبالغ يودعها العملاء في البنك إلى موعد متفق عليه وهي نوعين:

أ-ودائع لأجل تستحق في تاريخ معين (قد تكون سنه) وهذا النوع من الودائع لا يجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل انقضاء المدة المتفق عليها، و يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات تتراوح تقريبا من 5% إلى 11%.

ب-ودائع لأجل خاضعة إلى إشعار: وهي مبالغ تودع في البنك ولا يتم السحب منها إلى بعد إشعار البنك قبل السحب بمدة يكون هنالك اتفاق في تحديدها، ويدفع البنك على حسابات الإشعار هذه فائدة للعملاء.

3-حسابات التوفير: تتشابه هذه الحسابات مع الودائع الخاضعة للإشعار من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح في سحبه كل مره، ويستطيع

المودع السحب منها متى شاء.وفي هذا النوع من الودائع يعطى العميل دفتر توضح به إيداعاته ومسحوباته وما له من رصيد وفائدة على رصيده.

الودائع الأجنبية:

وتتكون من الأتي:

1- ودائع البنوك الأجنبية، التي تتخذ من المصارف المحلية بنوكا مراسلة لهـا، حيـث تحـتفظ بمبالغ ضئيلة نسبيا وذلك لتسهيل معاملاتها المصرفية داخل الوطن.

2- ودائع غير المقيمين: وهم الأشخاص الذين يملكون حسابات في المصارف المحليـة ولكـنهم غير مقيمين بها.

وقد قسم شيخه الودائع إلى:

1- ودائع جارية: يمكن سحبها في أي وقت، لا يتقاضى صاحبها أي فائدة.

2- ودائع الحكومة: مبالغ كبيرة وقليلة السحب، غالبا تكون بدون فوائد.

3- ودائع لأجل: يشترط تحديد المدة الزمنية للبنك وأخطاره قبل السحب بمده كافية، ويتقاضـى صاحبها فوائد تتناسب مع المدة.

4-الودائع الادخارية: متعددة الأشكال ويحصل صاحبها على عائد، ومن صورها: دفاتر التوفير والادخار، شهادات الإيداع، حيث يصدرها البنك للأفراد أو الشركات ولا تسحب هذه الأموال أو تباع للبنك إلا بعد انتهاء الأجل (شيحه، 1999).

ثانيا –البنك المركزي ويعتبر البنك المركزي إضافة لكونه المشرف والمراقب للبنـوك أحد المصادر الرئيسية الخارجية المهمة، فقد ذكر (صيام، 1997) يعتبر البنك المركزي الممول الأول والأخير للمصارف التجارية، حيث يعتبر بنك البنوك ويقوم بتوفير الأموال عن طريق:

أ-تقديم القروض: والسلف حيث يقدم البنك المركزي السلف والقروض للبنوك ويساهم في دعـم المصارف التجارية التي ترغب في تمويل المشاريع الإنمائية في الدولة.

ب- أعاده الخصم: حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف مقابـل فائدة معينة تقل عن نسبة الفائدة التي يتقاضوها من العملاء.

3-القروض من المصارف الأخرى: تلجأ البنوك إلى بعضها البعض للاقتراض من اجل تمويل العمليات الاستثمارية المختلفة، الا أن هذه الطريقة لا ينظر لها بنظرة ارتياح لان البنوك تواجه ظروف متشابهة أي قد تكون كل البنوك محتاجة للسيولة، (صيام، 1997).

وقد جاء في مجله البحوث والدراسات (العدد الأول، 2003) أن مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص تقع ضمن مصدرين رئيسيين هما: المصدر الداخلي، المتمثل بالمشاركة بـراس المال المدفوع من قبل المستثمرين، ورأس المال المتراكم مثل الاحتياطيـات والأربـاح غيـر الموزعة. والمصدر الخارجي المتمثل في الأنواع المختلفة من القروض، حيـث يلعـب هـذا المصدر الدور الحاسم في إنجاح المشاريع التي تمثل نواة الاقتصاد ونمـوه (مجلـه البحـوث والدراسات، 2003).

وفي تحليل أخر لمصادر تمويل البنك تبين أن أرصدة الودائع رغم انها لا تعتبـر راس مال البنك الأساسي الا انها تعتبر الاساس لمواجهة طلبات الائتمان مع اخذ أهمية أن يكون نوع الائتمان ونوع الوديعة متشابهة الأمد خوفا من مواجهه عجز مالي لغطاء حـالات السـحب - سحب العملاء لودائعهم- (RMA, 2001).

أنواع التسهيلات الائتمانيه:

يمكن تصنيف القروض إلى نوعين:

أ- قروض حسب الضمان.

ب- قروض حسب الغاية.

أ- قروض الضمان: تقسم القروض حسب الضمان إلى ســاف مضـمونة وغيـر مضـمونة، والضمان قد يكون ضمانا شخصيا (كان يضمن شخص احد المتعاملين لدى المصرف) أو عينيا كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها.

والمصارف التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفا من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض.

ب- القروض حسب الغاية وتنقسم إلى الأتي:

1- قروض التجارة تاتي في المرتبة الأولى حيث تشكل 32% من مجموع القروض الممنوحة في الغالب.

2- قروض الخدمات السياحية: وهي في المرتبة ألثانية حيث حصل هذا القطاع على نسبه20% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي

3- القروض الصناعية: وتأتي هذه القروض في المرتبة ألثالثه خاصة في البلاد العربية اذ حصل هذا القطاع على نسبه 8% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

4- القروض الزراعية: وتأتي في المرتبة الرابعة لحصولها على نسبه 1% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

5- وقت وزعت 39% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي على بقيه القطاعات وعلى القروض الشخصيه (الخضيري، 1996).

محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي:

تحكم عملية الائتمان محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان أي (الطلب على الائتمان) سواء على مستوى فردي أو على مستوى شركه.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

1- العوامل الموضوعية و 2- العوامل الشخصية أو الاعتبارية، 3-العوامل المرفقية، 4- عوامل أخرى.

أولا- العوامل الموضوعية: ويقصد بها تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في معظم الحالات في الطلب على الأموال المصرفية بصفع عامة، والطلب على الائتمان المصرفي بصفه خاصة، وذلك بعيدا عن المحددات ذات الطابع الاعتباري أو الشخصي، ومن أهم المتغيرات:

1- أسعار الفائدة الخاصة بما تقدمه البنوك من قروض.

2- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان المصرفي.

3- دخول وثروات المقترضين.

- أسعار الفائدة المصرفية: أن افتراض بقاء العوامل الأخرى على ماهية عليه تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح.

- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان:فإذا افترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لا سيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت إلى تحول الوحدات الاقتصادية طالبة الاقتراض من السوق المصرفية إلى سوق الأوراق المالية، لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه الوحدات بشكل كلي أو جزئي، بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار فائدة البدائل المالية من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى علاقة طرديه أي موجبه.

- دخول وثروات المقرضين: تشير النظرة المبدئية إلى أن ارتفاع مستويات الدخول لمختلف الوحدات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية، فالعلاقة بين المتغيريين عكسية.

ثانيا: العوامل الاعتبارية: توجد مجموعه من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك، ولعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق لا سيما بالنسبة للأفراد.

فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقـائمين علـى الإدارة فـي المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

ثالثا: عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز المصرفي:تتعدد العوامل ألمرفقيه التي تؤثر في الطلب على الائتمان المصرفي، من هذه العوامل:

1-مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ القرار الائتماني.

2-سياسة السلطات النقدية والائتمانية في المساندة المصرفية.

3-السياسة النقدية والائتمانية العامة ودورها في دعم الثقة في الجهاز المصرفي.

4-سياسة ضمان الائتمان المصرفي.

5-الدورة الاقتصادية.

ويمكن توضيح تلك العوامل بما يلي:

1- مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ قرار الائتمان، لا شك انـه كلمـا تمتعـت إدارات البنوك بحرية أكثر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض.

2- سياسة المساندة المصرفية: أن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية والنقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة بنك معين في حالة تعرضه لإعسار مالي في التوقيت المناسب يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي.

3- الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية، لا شك أن للسياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تمرير النشاط المصرفي والائتماني أثار على جانب عرض هذا النشـاط، وكذلك على جانب الطلب عليه.

فالإعلان قد يدفع إلى مزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إليه للحصول على الائتمان أو الحد من الطلب عليه.

4- سياسة ضمان الائتمان المصرفي: يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحول دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض.

5- الدورة الاقتصادية: تتاثر السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين بالوضع الاقتصادي السائد من رواج وكساد وتضخم، اذ في حاله الازدهار الاقتصادي وحاله الرواج تعمل البنوك على زيادة نسبه الائتمانات المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفر فرصه اكبر للربح (الحمزاوي، 1997).

أهم جوانب عرض الائتمان المصرفي:

هنالك ضوابط خارجية وأخرى داخليه تحكم عملية منح الائتمان في البنوك التجارية بصفة خاصة.

ضوابط الائتمان الخارجية:

يقصد بتلك الضوابط التي تفرض على الوحدة المصرفية (البنك) من مصادر خارجية سواء كانت أعرافا في القطاع المصرفي، أم كان البنك المركزي، بالإضافة إلى ضوابط أخرى يتعين الاهتمام بها في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد.

أولا: القواعد العامة للائتمان: وتشمل هذه المجموعة من القواعد تلك الضوابط الواجبة الاحترام عند تقديم الائتمان أيا كان نوعه، سواء كان الائتمان مصرفيا أو تجاريا، وذلك مع اختلاف في الأهمية النسبية لكل من هذه القواعد.

وتشمل هذه القواعد كلا من:

1-الأخلاق والسمعة 2- طاقه العميل 3- راس المال أو الوضع المالي 4- الضمانات 5- الظروف الاقتصادية العامة أي البيئة الاقتصادية التي تحيط بالعميل.

وهذه القواعد تتصف بعموميتها على المستوى العالمي، فهي لا تقتصر على الائتمان المصرفي فقط، بل تمتد إلى مختلف أشكال الائتمان، كما أنها محل اتفاق عام، ومن ثم يجب مراعاتها أيا كانت الأساليب المتبعة في دراسة وتحليل الائتمان. ومن ثم يمكن أن يطلق عليها بديهيات أو آليات العمل الائتماني. والجدير بالذكر أن هذه الضوابط كانت تقتصر في البداية على العناصر الثلاثة الأولى ثم أضيف إليها العنصر الرابع، الضمانات في نهاية الستينيات ثم أضيف لها العنصر الأخير.

ويطلق عليها البعض The five C's of Cridit أو 5P's للدلالة على العناصر الخمسة وهي: (People, Purpose, Payment, Protection and Perspection).

1- السمعة والأخلاق: تعتبر السمعة والأخلاق الحسنة محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل لديه الشعور بالمسؤولية تجاه التزاماته وديونه، فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة.

2- طاقه العميل: القروض المصرفية بمفهومها التقليدي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك لمواجهة حاجات اقتصادية مؤقتة لدى العميل طالب القرض وبحيث يتم السداد مع انتهاء هذه الحاجة سواء دفعة واحدة أو على دفعات، على أن سداد القرض في ميعاد الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل على إدارة شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.

ويستخدم الكثيرين تعبير (المقدرة على الدفع) كمرادف لتعبير (الكفاءة الإدارية) نظرا لشمول الأول لعدد اكبر من العوامل، حيث أن قدرة الفرد على الدفع دالة لعدد من المتغيرات مثل: الدخل، هيكل الإنفاق، عدد أفراد الأسرة، فترة سداد القرض، صحة الفرد وأسرته مستوى التعليم، العمر، درجة الاستقرار، العمل، الحالة الاقتصادية ومستواه المعيشي، أما بالنسبة لأصحاب المشروعات فان مقدرتهم على الدفع دالة ليس فقط للعوامل السابقة، بل وللعوامل المتصلة بنشاطه التجاري أو الصناعي مثل المبيعات، أسعار بيع السلعة، تكاليف الإنتاج، موقع

المشروع، مدى سياساته الإعلانية والتسويقية، .... الخ. وتحليل هذه العوامل يحتل أهمية كبرى وصولا إلى تحديد دقيق للمقدرة على الدفع.

3- الوضع المالي للعميل:يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة القرض لاسيما مع اهتزاز كل من العنصرين سالفي الذكر بشكل حاد، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراضي مسبق بان المركز المالي هو وسيلة السداد، حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة لان معنى ذلك تصفية المشروع أو إنهاء العلاقة بين البنك وعميله، في حين أن الائتمان المصرفي يمنح أصلا على أساس وجود تتابع في العمليات الإنتاجية أو التسويقية أو كليهما، وهو ما يعني استمرار عملية السداد.

من هنا كان من الطبيعي تقديم المقدرة الايرادية حتى يعرف البنك المقرض مدى إمكانية تسديد أقساط القرض من إيراداته، وهو الأسلوب العادي للسداد، أما باقي الأساليب مثل بيع الأصول المرهونة سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة أو الاقتراض من مصدر أخر فلا تفضلها البنوك نظرا لان أساليب البيع مكلفة ومستهلكة للوقت، بينما الأسلوب الأخير يعد غير مرغوب فيه خاصة إذا كانت ظروف العميل متدهورة للغاية.

4- الضمانات: يتعين هنا التأكيد على أن ما يقدمه البنك لعميله من الائتمان يتطلب أن يكون هذا العميل أهلا للثقة من ناحية، وان تكون لديه المقدرة على استخدام مبلغ القرض في الغرض الذي خصص له من ناحية أخرى. ومن هنا يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت.ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهذا العميل أما الضمانات التي يطلبها البنك من العميل فلا تعدو أن تكون وسيلة يؤمن بها البنك نفسه ضد مخاطر مستقبليه غير مواتية وغير مرئية.

وبسبب أهمية الضمان للبنك يتعين أن يراعي فيه قانونيته وكفايته وقابليته للتصرف بسهولة لذا يفضل أن تكون هذه الضمانات:

أولا: من أصول العميل المتداولة.

ثانيا: من الأصول المتداولة للغير.

ويقبل وجود ضامن او كفيل لحالات محدده بحيث يشترط على الكفيل وجود المقدرة على وضع بعض او كل أصوله تحت تصرف البنك في حاله إعصار المستفيد، ويجـب أن تتصـف هذه الأصول بالمواصفات المحددة وهي ألقانونية، الكفاية، وقابليته للتصرف.

ثالثا: الأصول الثابتة: تقبل الأصول الثابتة كضمان لقيمه الائتمان على ان يؤخذ فـي الاعتبـار مقدار الفقد والتقادم، وامكانيه التحويل.

وقد بلغ من أهمية عنصر الضمانات في الفكر الائتماني التقليدي أن اعتبر احد المعـايير الأساسية في التفرقة بين القروض، حيث يمكن وفقا لهذا المعيار التفرقة بين ثلاثة أنـواع مـن القروض.

1- قروض بدون ضمان 2- قروض بالضمان الشخصي 3- قروض بضمانات عينية مختلفة (بضائع، أوراق مالية، كمبيالات ...) ونظرا لعدم وضوح التفرقـة بـين النـوعين الأول والثاني بالنسبة لغير المتخصصين، تثور من وقت لأخر العديـد مـن مشـاكل الائتمـان المصرفي التي تنتهي دون توجيه اتهام واضح لمسؤلي الائتمان في المجال المصرفي.

5-الظروف الاقتصادية العامة: ويقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تـأثره بهـا ويكتسب هذا العنصر أهمية خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والدول الدائرة في فلكها حيث يتصف اقتصادها بالتقلب المستمر، وان كانت هذه السمة اعتراها تغير أساسي منـذ منتصـف السبعينات مؤداه اندماج وجهي الدورة الاقتصادية في تزامن واحد مشكل ما يعرف حتى اليـوم بظاهرة الركود التضخمي حيث يسود التضخم والركود النشاط الاقتصادي مع اختلافه بدرجة أو بأخرى من قطاع لأخر.

كما أن هنالك طرقا أخرى غير مباشره تكون من صلاحيات البنك المركزي للتأثير بهـا على كمية ونوع الائتمان وهي:

وسائل الرقابة الكمية:1- سعر اعاده الخصم 2- سياسة عمليات السوق المفتوحة. 3- نسبه الاحتياطي النقدي 4- السقوف الائتمانية 5- أدوات أخرى للرقابة.

1- سعر اعاده الخصم: ويقصد به سعر الفائدة الذي يتم به إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي فهو وسيلة غير مباشرة في التأثير على عرض الائتمان المصرفي، والعلاقة بين سعر الخصم لدى البنك المركزي وسعر الفائدة على القروض علاقة طرديه أو موجبه، فعندما يرى البنك المركزي أن حجم الائتمان زاد عن المستوى المطلوب وبدأت بوادر التضخم في الظهور، فانه يقرر زيادة سعر البنك بمعنى انه يقرر زيادة تكلفة حصول البنك على الائتمان وذلك في إطار سياسة انكماشية عامة.

ومن هنا تتجه البنوك التجارية إلى نقل هذا العبء الإضافي إلى عملائها فترتفع أسعار الفائدة وأسعار الخصم مما يدفع بمعدل الاقتراض من البنوك خلال فتره ما إلى أسفل، ويتحقق العكس عندما يتجه البنك المركزي نحو تشجيع الائتمان المصرفي، فيعمل في هذه الحالة على تخفيض أسعار أعاده الخصم، ويدفع ذلك البنوك التجارية إلى تخفيض أسعار ما تمنحه من قروض.

2-عمليات السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة إحدى الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية لاسيما في الدول المتقدمة للتأثير على حجم النشاط الائتماني للبنوك التجارية، حيث يؤثر البنك المركزي آليا على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من خلال قيامه بشراء وبيع الأوراق المالية بغية التأثير على كمية النقد المتداول في المجتمع.

ويرتبط استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بحالة الأوضاع الاقتصادية، ففي حالة الركود يتجه البنك المركزي بغية تنشيط الأوضاع الاقتصادية بعد الاتفاق مع السلطات الحكومية إلى شراء الأوراق المالية، فيتسلم البائع قيمة ما باعه على شكل شكات مسحوبة على البنك المركزي ثم يودعها في حسابه لدى احد البنوك التجارية والذي يودعها بدوره في البنك المركزي لتحصيل قيمتها، حيث يقوم البنك المركزي بإضافة قيمة هذه الشكات لحساب البنك التجاري لديه، من هنا تزيد ألسيولة المحلية وتزيد قدرة الجهاز المصرفي على تقديم المزيد من

الائتمان مما يسهم في إنعاش دولاب العمل فيزيد الإنتاج والعمالة وزيادة القوة الشرائية فترتفـع الأسعار مما يحفز على زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السـلع والخـدمات، ويسـلك البنـك المركزي نهجا عكسيا في حالة التضخم والرواج، حيث يكون الهدف تخفيض القـوة الشـرائية، فيتجه البنك المركزي إلى بيع أوراق مالية لامتصاص قدر من ألسيولة، ومن ثم تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان.

3- سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي: تنص التشريعات المصرفية على ضـرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديـه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائع، وهنـا يتعين الإشارة إلى مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع ومن ثم تقديم الائتمان، تتناسب عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. فإذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فانه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام رفع نسبة الاحتياطي القانوني، بمعنـى زيـادة الحـد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونيا، مما يدفع الأخيـر إلى التشدد في تقديم قروض جديدة، والعمل على تصفية بعض قروضه القائمة والعكس في حاله الركود.

4- السقوف الائتمانية: تتجه كثير من البنوك المركزية إلى استخدام أسلوب السقوف الائتمانيـة كاداه للرقابة على الائتمان المصرفي وضبطه، هذه السقوف قد تكون احد الأتي: سقف ائتمـاني نسبي، هنا تتم نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما، مثل إجمالي الودائع أو إلى إجمـالي رقـم الميزانية، او راس المال.

وسقف ائتماني مطلق، حيث يتم وضع حد أقصى يتعين إلا يتعداه رقم الائتمان في فتـره زمنيه ما أو في نقطه زمنيه معينه وقد تكون السقوف محدده لقطاعات معينه.

5- أدوات أخرى للرقابة: قد تستحدث بعض الدول أدوات أخرى للرقابة على الائتمان، من ذلك مثلا معيار ضبط التوسع الاستثماري للبنك التجاري، يحظر على البنك امتلاك أسـهم الشـركة المساهمة بما يزيد عن 25% من راس المال المدفوع للشركة وبشرط إلا يتجاوز قيمة الأسـهم

الاسمية التي يمتلكها البنك في هذه الشركة مقدار راس ماله المدفوع واحتياطياته (الحمـزاوي، 1997).

سياسه البنك الائتمانيه:

تمثل أسئلة الائتمان الثلاثة التالية احد سياسات الائتمان المتبعة وهي: ما هو المبلغ الـذي يريده المستفيد ؟ لماذا هذا المبلغ ؟ ما المدة الزمنية اللازمة للسداد ؟ ما هو مصدر السداد؟ عند إجابة الشخص طالب الائتمان على هذه الأسئلة بشكل يرض ويضمن ذلك تصبح العمليـة اقـل خطورة للبنك (Perry, 1977).

جدول رقم 8. مجموعة العوامل المؤثرة على قرار وسياسة الائتمان

القواعد العامة لمنح الائتمان The Five C'S	عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوع التسهيل الائتماني المقدم
شخصيه العميل- السمعة والأخلاق	أهداف البنك	الغرض من الائتمان
الطاقة المالية والإدارية للعميل	الإمكانيـة الماديـة والبشرية للبنك	مدة الائتمان
القدرة التمويلية الذاتية للعميل	معدل تركيز البنك في السوق	مبلغ الائتمان
الضمانات المقدمة من العميل	اعتبارات السيولة	أسلوب سداد القرض
الظروف الاقتصادية المحيطة	استراتيجية البنك	مصدر السداد
	السياسـة الائتمانيـة والمصرفية للبنك	مدى ملائمة هـذا الائتمـان للسياسة الائتمانية
		الموازنة بين العائد والمخاطر

مراحل تقديم طلب الائتمان:

أولا- تبدأ حياة التسهيل الائتماني بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا، ويتضمن طلب القرض عده عناصر: قيمه القـرض المطلـوب، الغـرض مـن

القرض، تاريخ السداد، كيفية السداد وتوزيع المبالغ على الأقساط، مصادر السداد، سعر فائدة القرض، معلومات عن المستفيد.

ثانيا- مناقشه العميل: تعد مناقشة العميل عند تقديم طلب الحصول على الائتمان غاية في الأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، ويعاد هذا النقاش بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعته من بيانات عن هذا العميل.

ثالثا - الاستعلامات الائتمانية: لم يقتصر دور الاستعلامات الائتمانية على جمع المعلومات قبل فترة الائتمان ولكنه أصبح يوكل لهم عملية متابعة الائتمان والحالة المالية للمشروع خلال فتره الائتمان وجمع المعلومات عن كيفيه سير الأداء خلال فترة الائتمان، وتختلف البيانات المطلوب جمعها تبعا لنوع الأموال المطلوبة وطبيعة المشروع.

رابعا- زيارة مركز نشاط العميل، وهي تسبق عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وتنبع أهميتها من التعرف عن قرب على النشاط التجاري، ومطابقة الأصول الموجودة بالميزانية على الواقع للتعرف على مستوى مصداقية هذه القوائم، ومعرفه سلامه سير العمل، وجوده المنتجات، ومعرفه مدى تطور الأصول وصلاحيتها.

خامسا - مرحلة تحليل ودراسة العميل، تبدأ عملية دراسة طلب العميل وهي دراسة ذات شقين مالي واقتصادي، بمعنى دراسة العوامل المؤثرة التي قد تساهم في تسهيل أو تعسير عملية إعادة أو سداد القرض، دون إهمال للبعد البيئي.

ويشمل جانب التحليل المالي تحليل البيانات المجمعة، تجميع وتخزين البيانات لاستخدامها مستقبلا، ومن ثم تقديم توصيات تتصل بطلب الائتمان، وهنا يتم اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض من عدمه بمعرفة المسئول عن الائتمان أيا كان مستواه الإداري أو بمعرفة لجنة منح الائتمان أو كليهما.

أما التحليل الاقتصادي فيحقق أمرين: التعرف على درجة استقرار الطلب على السلعة التي يتعامل بها المقترض، التنبؤ بمستقبل الطلب على هذه السلعة في السوق المحلية ومستوى الطلب على منتجات العميل مع مقارنة التطور المتوقع في السوق المحلية ككل.

سادسا: اتخاذ قرار منح الائتمان: في ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية لطلب العميل يبدأ جهاز الائتمان بالوحدة المصرفية إعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني. تلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة والتي تمكن الإدارة من تكوين رأي واضح عن العميل طالب القرض ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان ومقداره من عدمه.

سابعا: تنفيذ قرار منح الائتمان: بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع هذا القرار موضع التنفيذ بمعرفة الفرع معد مذكرة التسهيل، وتعد عملية إبرام الاتفاق بين الفرع والعميل أولى مراحل التنفيذ، ويلي إبرام العقد إخطار كافه الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر الاعتماد المفتوح بمعرفة وحدة الائتمان، ومن أهم هذه العناصر:

- قيمة القرض أو الحد المصرح به.
- القيمة التسويقية للضمانات المقدمة.
- سعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق.
- كيفيه السداد والمبلغ.
- تواريخ الاستحقاق.

ثامنا: متابعه نشاط العميل المدين

ان عمليه المتابعة تمر في ثلاث مراحل وهي: متابعه العميل قبل الصرف، وأثناء الصرف، وبعد الصرف حيث تتضمن المتابعة المالية، والمتابعة الاقتصادية (الحمزاوي، 1997). وعن أهمية المتابعة للعميل كأحد الأساسيات المرجعية للسياسة الائتمانية كتب

(Sironi, 2003) أن البنوك الأوروبية بإتباعها سياسة المتابعة كأحد الأساسيات في الائتمـان استطاعت تخفيض المخاطرة بنسبة كبيرة إضافة إلى زيادة الوعي الإداري وتسريعه المتمثل في طرق محاسبيه وإدارية حديثه تفرض على المشاريع التي تحصل على ائتمان مما يساعد البنوك في التطور والنجاح (Sironi, 2003).

ولعل ابرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محللي ومانحي الائتمان على مسـتوى العالم حين منح القروض هي تلك المسماة ب 5c'c (فايف سيز)، التي طبقا لها يقـوم البنـك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى طالب الائتمان وهي: الشخصية، القدرة، راس المـال، الضمان، الظروف الاقتصادية (www.finance21.org).

وهنالك دراسة في مجلة البيان تبين التداعيات التي حصلت في الإمـارات بسـبب عـدم الألتزام بالقواعد والمعايير لمنح الائتمان حيث نتج عن ذلك: تفاقم مشكله الديون، وتزايد أعـداد المدينين، وزيادة قضايا الديون المتعثرة والشيكات المرتجعة، وأظهرت هذه الدراسة أن القروض والسلفيات والسحب على المكشوف تمثل النسبة العظمى من إجمالي الائتمان الممنوح من قبـل البنوك في الإمارات وتصل هذه النسبة إلى 91.8% في بعض السنوات، مع تدني نسب الائتمان المتجه للمشاريع الاقتصادية، وتؤكد الدراسة أن غياب الرقابة الدقيقة على السياسـة الائتمانيـة للمصارف التجارية العاملة في الدولة وفي ظل المنافسة المحترمة بين المصارف فـان سـوق التسهيلات المصرفية تشهد توسعا كبيرا في منح القروض الشخصـية يفـوق حجمهـا قـدره المقترض بكثير، حيث هنالك بنوك تعلن عن إمكانية الاقتراض بمبلغ يصل إلـى 25 ضـعف الراتب الذي يتسلمه الموظف، مع العلم أن هذه القروض تصرف على أمور شخصـيه وسـلع استهلاكية بدل من ان توجه الى بناء بنية اقتصاديه (مجله البيان، 2002).

وفي دراسة أخرى عن سوء إدارة الائتمان في مصر يرى الاقتصاديون ان أسباب التعثر الائتماني ومن ثم الاقتصادي يرجع الى انتهاج سياسات ائتمانية ونقدية خاطئه الأمر الذي يؤدي الى تفاقم الأمور ألاقتصاديه (www.akhbarelyom.org.eg 30/5/2001).

وهنالك أمور يجب على البنك مراعاتها لخفض مخاطر الائتمان، ومن هذه الأمور المهمة: إعداد الدراسات الائتمانية عن المستفيدين قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك، الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشا في حالة تعثر العملاء، توزيع محفظة القروض لدى البنك على قطاعات مختلفه (www.alexbank.com/act3-a.html).

الموقع التنظيمي لقسم التسهيلات واعداد سياسه الاقراض:

من المعروف أن مجلس الاداره هو أعلى سلطه اداريه بالبنك، يتحمل المسؤلية النهائية في وضع سياسة البنك الائتمانية شأنها شأن أي سياسة تغطي نشاطا مصرفيا ما. غير أن الوضع الفعلي لسياسة الإقراض يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان بالبنك، ومن الأفضل بطبيعة الحال أن يبدأ وضع مقومات السياسة الائتمانية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة أي مجلس الاداره. على ان وضع هذه السياسة يتعين أن يراعى تحقيقها عدة مستويات من التوافق والاتساق مثل:

- التوافق مع البيئة ألمصرفية الخارجية والتي تختلف من وحدة مصرفية لأخرى.

- التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية (ألفرعية) بمختلف المحافظات.

- تناسق السياسة الاقراضية للبنك مع باقي سياساته لا سيما ألرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي، سياسة التسويق المصرفي،..الخ.

- تحقيق التناسق بين مكونات كل من سياسات البنك ألرئيسيه، فعناصر السياسة الاقراضية يتعين أن تكون متسقة مع عناصر ومكونات سياسة الودائع.(الحمزاوي، 1997)

يرتبط قسم/ إدارة التسهيلات ألمصرفية في جميع خرائط الهيكل التنظيمي للفروع وإدارة البنك العليا، ارتباطا مباشرا مع متخذي القرار في الوحدات الإدارية المختلفة، ويأتي هذا الارتباط الوثيق لأمور ترجع الى درجة كبيرة لطبيعة عمل قسم التسهيلات، وتسهيلا لمعاملات العملاء والبنك بالسرعة والضبط المناسبين، وبخصوص طبيعة العمل يتولى هذا القسم مهام

عمليات التسليف وتقديم كافة الخدمات ذات الصلة، وتحمل في طيها مخاطر تؤثر على ربحية البنك ومستقبلة وبالتالي فان لهذا القسم أهمية كبرى في تحديد ربحية البنك وتعظيم إيراداته كما انه إذ لم يقم بأداء مهامه بكفاءة فانه قد يتكبد خسائر كبيرة (جوده، 1999).

ويمتاز البنك عن مؤسسات الإقراض الأخرى في استمراريتها وتنوع الائتمانات المقدمة على العكس من مؤسسات الاقراض التي تحدد خدماتها بقطاع معين ضمن اطار زمني محدد وفي إظهار ميزات وصفات كل من مؤسسات الإقراض والبنوك أظهرت دراسة ألمانية أن مؤسسات الإقراض لها هدف محدد وموجه لطبيعة العملاء المحتملين، فقد يوجه الائتمان لقطاع معين دون سواه بعكس البنوك حيث يوجه الائتمان لأكثر من هدف وغرض، إضافة إنها عملية غير مستمرة كاستمرار البنوك (Kakes, 1998).

تعريف السياسة الائتمانية والعوامل ألمؤثره في تحديدها:

السياسة الائتمانية للبنك هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك، قبل تناول ملامح السياسة الائتمانية للبنك يجدر بنا معرفه الفرق بين ألاستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية:

تعرف ألاستراتيجية الائتمانية على انها:هي الإطار العام او الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير ألاستراتيجيه الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار ألاستراتيجيه الائتمانية ألقوميه التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

اما الإجراءات الائتمانية فهي: الخطوات التفصيلية والأساليب ألتحليلية الفنية ألمحدده في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع ألعملية الائتمانية من بدايتها بدأ بطلب العميل للتسهيلات ومرورا بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للبنك (الزبيدي، 2002).

ملامح السياسة الائتمانية:

بعد التعرف على السياسه الائتمانيه يمكن الوصول الى اهم ملامحها وهي:

1- **السياسة الائتمانية:** تترجم الى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانيـة للبنـك فـي صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب او دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة ألرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل مل كان هنالك جديد، ويجب ان تتجـاوب دائما مع المستجدات.

2- **السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك:** فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصـة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيـذي والرقـابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3- **السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة:** فالقرارات التي يصدرها مجلـس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدده، فعلـى سـبيل المثـال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4- **السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة:** تتعدد الإطراف المعنية بالسياسة الائتمانيـة سـواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، او إطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان فـي البنـك تقـوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات ألمخولـة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها كمـا تقـوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال ألرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5- **السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي:** من أهم القرارات التي تصـدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحـدد السـلطات والصـلاحيات لمـنح

الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري أخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص او للجنة.

6- السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات ألتمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية في فلسطين:

تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل ألداخليه هي العوامل التي تنبع من داخل البنك، مثل أهداف البنك وامكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة والعوامل الخارجية تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة او المناخ الذي يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الائتمانية لجميع البنوك إلا إنها لا تمارس أثار متساوية او موحده على السياسات الائتمانية لجميع البنوك التي تعمل في بيئة واحده او مناخ واحد، بل تختلف أثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى.

ومن أهم العوامل والاعتبارات ألمؤثره في صناعة السياسة الائتمانية العوامل والاعتبارات آلاتية:

1- الاعتبارات ألقانونيه (البعد القانوني): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بالقيود ألقانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي وأيضا بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشان التوسع او الانكماش.

2- الاعتبارات ألجغرافية (البعد الجغرافي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود ألمنطقة او المناطق التي يخدمها البنك ويمارس فيها نشاطه المصرفي بصفة عامه والائتمان

بصفة خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار وحدات وفروع البنك الجغرافي يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التي تقررها.

3- الاعتبارات ألتمويلية (البعد التمويلي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بالاعتبارات التمويلية من حيث الموارد ألتمويليه (مصادر الأموال) المتاحة للبنك.

ويكمن البعد التمويلي في صناعة السياسة الائتمانية في ضرورة ملائمة موارد المال لاستخدامات هذه الأموال بالنسبة للجزء الذي سيتم توظيفه في صورة تسهيلات ائتمانية للعملاء، فكلما كانت مصادر الأموال المتاحة للبنك متقلبة وغير مستقره فان السياسة الائنمانيه لهذا البنك تتجه الى إقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الأجل، أيضا تكلفة مصادر الأموال المتاحة للبنك تؤثر في السياسة الائتمانية له وتختلف السياسة الائتمانية من بنك لأخر باختلاف تكلفة مصادر الأموال في البنوك المختلفة وينعكس هذا الاختلاف في صورة اختلاف وفروق في تسعير القروض والتسهيلات التي تقرها السياسات الائتمانية المختلفة من حيث أسعار الفائدة عليها والمصروفات الأخرى.

4- الاعتبارات ألتنظيمية (البعد التنظيمي): المقصود بالاعتبارات ألتنظيمية والإدارية حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي او الإداري للبنك او ما يسمى بالهيكلية الإدارية او الهرم الوظيفي والمتضمن لكافة المستويات الاداريه المختلفة والتي تتعامل مع ألعملية الائتمانية داخل البنك، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسة الائتمانية للبنك تأثيرا كبير حيث تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية كبيرة الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في أيدي محددة من المسئولين في الهرم الإداري للبنك، لان هذا التركيز من شأنه ان يعيق سير الأداء للعملية الائتمانية.

5- الاعتبارات ألفنيه (البعد الفني): يقصد بالاعتبارات ألفنية، الأسس والأعراف ألمستقرة في منح الائتمان المصرفي فهذه الأسس والأعراف تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك تأثيرا بالغا وأصيلا لان قرار منح الائتمان قرار فني يتخذ بناء على دراسة ائتمانية (فنيه) يتم إعدادها وفقا للإجراءات الائتمانية التي تقررها السياسة الائتمانية للبنك، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية في

الاعتبار الأسس والأعراف ألفنيه في منح الائتمان المصرفي ويـنعكس هـذا علـى السياسـة الائتمانية للبنك في صورة إقرارها على سبيل المثال لا الحصر للنسب التسليفية للضمانات التي يقبلها البنك، وحدود وشروط السحب على المكشوف.

6- الاعتبارات التسويقية والتنافسية (البعد التسويقي): يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسـية إمكانية البنك التسويقية ومركزه التنافسي بين البنوك ألعاملة والمنافسة، وتتأثر صناعة السياسـة الائتمانية للبنك بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار منتجـات ائتمانيـة قادرة على منافسة البنوك الأخرى وقابله للتسويق، كما يجب ان تكون سياسة تسعير المنتجـات الائتمانية تتيح قدرا من ألمنافسة وتدعم من المركز التنافسي للبنـك، وكلمـا أخـذت السياسـة الائتمانية للبنك في اعتبارها الأبعاد التسويقية والتنافسية، كلما ارتفعـت مقـدرة البنـك علـى ألمنافسه، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بكونها في حالة تغير مسـتمر ولا تتصـف بالثبات لهذا يجب ان تكون السياسة الائتمانية للبنك مرنة وقابلة للتعديل كلما تتطلب الأمر ذلـك حتى يتمكن البنك من التهيؤ السريع مع ظروف السوق والمنافسة المسـتجدة وسـريعة التغيـر دائما.

7- الاعتبارات البشرية (البعد البشري): وتتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامـل مـع ألعمليـة الائتمانية داخل البنك كالإدارات الائتمانية والاستعلامات والإدارات ألقانونية والتفتيش والرقابـة من حيث: التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، ألخبره الائتمانية، مـدى اسـتيعاب التكنولوجيـا والعوامل السلوكية. وتختلف بالطبع كفاءة العنصر البشري من فرد لأخر ومـن بنـك لأخـر بالطبع طبقا للعوامل السالفة الذكر، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسـة الائتمانية للبنك في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للبنـك المـوارد البشـرية اللازمـة لإنجازها بكفاءة.

8- الاعتبارات ألاقتصاديه (البعد الاقتصادي): يقصد بالاعتبارات ألاقتصادية كعامل مؤثر فـي صناعة السياسة الائتمانية للبنك، طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل البنـك داخلـه، فطبيعـة الاقتصاد او الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقـدمها

البنك لعملائه، فعلى سبيل المثال لا الحصر في الاقتصاد التصديري تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الصادرات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الواردات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل النشاط الزراعي، وفي الاقتصاد الذي يتنوع الهيكل الاقتصادي فيه فتكون احتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية لتلبي طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك (الألفي، 1997).

أركان السياسة الائتمانية:

بعد تعرضنا للسياسة الائتمانية ولاهم ملامحها وللعوامل ألمؤثرة فيها في المبحث السابق نتناول في هذا البحث الأركان الأساسية التي تقوم عليها السياسة الائتمانية للبنك بصفه عامة، وبالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية او موحدة، إلا انه توجد أركان او مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي بنك، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، إلا ان هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة، ولا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان او المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعه الى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين البنوك واختلاف أغراض وأهداف البنوك، واختلاف طبيعة عمل البنوك وحجمها، واختلاف تراكم ألخبرة بين البنوك وما الى ذلك من عوامل أخرى. ويترتب على ذلك الاختلاف بين السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة ان لا تكون حول الأركان او المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية، إنما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها بين البنوك والمؤسسات المالية، وشانها في ذلك كشأن سائر الاختلافات الأخرى غير ألجوهريه بين الأشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاهتمام الأصيل للسياسة الائتمانية منصبا على تناول ألعمليه الائتمانية في جميع الأحوال.

والأركان الأساسية للسياسة الائتمانية تشمل الأركان الاتيه:

1-تحديد الأقاليم والمناطق ألجغرافية التي يخدمها البنك.

2-تحديد المجالات والأنشطة ألاقتصادية التي يخدمها البنك.

3-تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.

4-تحديد أنواع الضمانات والنسب ألمثلى.

5-تحديد الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض.

6-تحديد شروط ومعايير منح الائتمان.

7-تحديد حدود التركز الائتماني.

8-تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الاداريه.

9-تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية.

10-تحديد البيانات والتقارير لأغراض ألرقابه.

11-اصدار دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان (الألفي، 1997).

ونتناول فيما يلي هذة الأركان بشيء من التفصيل.

أولا: تحديد الأقاليم والمناطق ألجغرافية التي يخدمها البنك.

يختلف النطاق الجغرافي من بنك لأخر، وتعتمد حدود النطاق الجغرافـي للبنـك علـى مجموعة من العوامل:

1-حجم البنك.

2-أهداف وطبيعة نشاط البنك.

3-الظروف ألاقتصادية السائدة.

- فبالنسبة لحجم البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، فان البنوك ألصـغيرة تمارس أعمالها من خلال عدد محدود من الفروع إضافة الى مركز البنك الرئيسي.

على العكس من البنوك الكبيرة، أما البنوك الدولية والتي يتجـاوز نشـاطها المصـرفي والائتماني الحد الجغرافي الذي ينتمي إليه مركزها الرئيسي وتنتشر فروعه ووحداته ألمصرفية (قد تصل لآلاف الفروع والوحدات ألمصرفيه) في مجموعة كبيرة من الدول.

- أما بالنسبة لأهداف وطبيعة نشاط البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافـي لنشـاطه، نجد ان البنوك الزراعية –على سبيل المثال لا الحصر –يكون ضمن أهداف إنشاءها التواجد في الأقاليم الزراعية بالقرب من المزارعين، كما ان البنوك الزراعية يكون مـن ضـمن أهـدافها التواجد في المدن والتجمعات الصناعية، ومن هنا فان أهداف وطبيعة نشاط البنك تؤثر بدرجـه كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنك.

- وبالنسبة للظروف ألاقتصاديه السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنـك، فنجد في أوقات الانتعاش والرواج الاقتصادي التوسع في النشاط ظاهرة ملحوظة ومرغوبة فـي معظم الأنشطة ألاقتصاديه، وتكون البنوك مستعدة للاستجابة لهذا التوسع في صـورة توسـيع للنطاق الجغرافي لنشاطها بفتح فروع جديدة في أقاليم مختلفة والعكس صحيح في حال الكسـاد والركود الاقتصادي.

ثانيا: تحديد المجالات والأنشطة ألاقتصادية التي يخدمها البنك

تحدد السياسة الائتمانية للبنك المجالات والأنشطة ألاقتصادية التي يخدمها البنك ويهـدف الى تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة لأخرى وتقلب الهيكل الاقتصادي لها كما يختلف النشاط الاقتصادي من إقليم لأخر ومن مدينـة لأخرى داخل ألدولة الواحدة، وعندما تحدد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة وتسـتبعد أنشطة أخرى من دائرة اهتمام البنك إنما تترجم أهداف البنك، فعلى سبيل المثال لا الحصـر – فان البنوك الصناعية عندما ترسم السياسات الائتمانية لها فأنها تحدد في قائمة اولوياتها قطـاع

الصناعة ثم القطاعات المرتبطة به، لهذا فان تحديد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة لمنحها التسهيلات الائتمانية يرجى أساسا الى أهداف البنك وطبيعة نشاطه. ويساهم الهيكل الاقتصادي بدور كبير جدا في رسم السياسات الائتمانية للبنوك من حيث نطاق الأنشطة ألاقتصادية التي تخدمها هذه السياسات الائتمانية، حيث يختلف الهيكل الاقتصادي في الدول ألمتقدمه عن نظيره في الدول النامية فيكون متنوع بدرجة كبيرة جدا في الدول المتقدمة ويتسع قطاع الخدمات فيه بدرجة بالغة التطور، أما في الدول النامية فيتصف الهيكل الاقتصادي لها بالاعتماد على إنتاج المواد الأولية أو الصناعات الاستخراجيه بنسبه تزيد عن 90% لذلك فان السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول المتقدمة تكون أكثر اتساعا من حيث تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها وذلك بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول النامية وذلك لاختلاف الهيكل الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي في كل منها بدرجات كبيرة وشاسعة جدا.

ثالثا: تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

يعتبر تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفي كما يعد هذا التحديد من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك، فبالنسبة لإدارات منح الائتمان تقوم باستبعاد طلبات القروض والتسهيلات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك بصورة تلقائية ودون اتخاذ أي إجراءات ائتمانية بشأنها، ولا شك ان هذا الأجراء يتضمن ترشيدا للوقت والجهد وذلك بالمقارنة بقيام الإدارات الائتمانية بدراسة هذه الطلبات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك والانتهاء الى التوصية برفضها بعد مرورها بالمراحل المختلفة للدراسة الائتمانية، وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك لعملائه فان هذا التحديد يكون محددا على سبيل الحصر.

ومن العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك عند صياغة السياسة الائتمانية له: حجم البنك، وطبيعة نشاطه، ومصادر الأموال المتاحة للبنك

وطبيعتها، وطبيعة الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك. ويكون تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك من حيث الجوانب التالية:

- عملة القروض (بالعملة ألمحلية او الاجنبيه).
- الأغراض التي تخصص لها القروض والتسهيلات الائتمانية.
- أجال منح القروض (الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض).
- طبيعة الضمانات المقبولة من جانب البنك.

وتحدد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك يكون خاضع للمراجعة والتعديل من ان الى أخر وفقا للتطورات في حجم البنك ومدى نمو نشاطه وللتغيرات في المناخ الاقتصادي والتجاري السائد.

رابعا: تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا قاطعا ودقيقا وعلى سبيل الحصر لأنواع الضمانات المختلفة والنسب التسليفيه الدنيا والقصوى لها وترجع أهمية تحديد الضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك الى عدم ترك هذا الأمر للخبرة والتقدير الشخصي لمسئولي الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى الى عدم السماح بقبول الضمانات ألمقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية قبولا عشوائيا يؤدي في النهاية الى زيادة المخاطر الائتمانية التي تواجها البنوك.

وتختلف الضمانات والنسب التسليفية لها من سياسة ائتمانية لأخرى، فالبنوك ألعقارية تقبل الضمانات العقارية وتتوسع في قبولها كما ان البنوك الصناعية تقبل الضمانات الصناعية والبنوك التجارية لا تقبل الضمانات العقارية والصناعية إلا في حدود ضيقة وفي ظروف استثنائية، وتختلف النسب التسليفية للضمانات من ضمان لأخر وتعتمد تحديد النسب التسليفية للضمانات على عاملين رئيسين هما:

1- مدى قابلية الضمان للتسييل.

2- مدى استقرار قيمته بمرور الوقت.

وبالنسبة للعامل الأول فكلما كان الضمان المقدم للبنك قابل للتسييل كلما ارتفعت النسب التسليفية له والعكس صحيح. وبالنسبة للعامل الثاني فكلما كانت القيمة ألسوقية للضمان مستقرة كلما ارتفعت النسب التسليفية له، فالعلاقة طر دية بين كل من مدى قابلية الضمان للتسييل والنسب التسليفية له وبين مدى استقرار قيمة الضمان ألسوقي والنسب التسليفية له أيضا.

خامسا: تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض

يرتبط تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك ارتباطا كبيرا بتحديد الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض، وذلك نظرا للارتباط الكبير بين أجال الاستحقاق وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية، وتتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا للآجال القصوى لاستحقاق القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها:

1- الغرض من طلب الائتمان2- طبيعة الضمان المقدم 3- مصادر الأموال في البنك

- يؤثر الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية في تحديد أجال استحقاق هذه التسهيلات في الملائمة بين أجال الاستحقاق والإغراض التي سيوجه لها الائتمان الممنوح، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإذا كان الغرض من طلب العميل للتسهيلات الائتمانية استخدامها في تمويل أصول رأس المال فيتعين ان تكون التسهيلات طويلة او متوسطة الأجل. أما إذا كان الائتمان المطلوب لتغطية عمليات ذات طبيعة قصيرة الأجل كعمليات راس المال العامل مثل شراء الخامات وتوفير السيولة فمن الطبيعي أن يكون الائتمان المصرفي الممنوح من البنك قصير الأجل.

- كما يرتبط اجل الائتمان الممنوح بطبيعة الضمان المقدم، فالضمانات ذات الطبيعة القصيرة الأجل كالبضائع والكمبيالات تكون ملائمة لمنح ائتمان قصير الأجل بضمانها، والعكس صحيح

بالطبع، ولا يمكن تصور منح تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل بضمان كمبيالات تستحق السداد خلال عام لان هذا يعني في جوهره منح ائتمان قصير الأجل.

- ويتأثر أيضا تحديد أجال استحقاق القروض بحجم وطبيعة مصادر الأموال المتاحة للبنك، فكلما كانت هذه الموارد المالية مستقرة وكبيرة كلما كان البنك أكثر قدرة على منح الائتمان المصرفي لأجال أطول والعكس صحيح، وتؤثر هذه العوامل الأربعة في تحديد الحدود القصوى لأجال القروض والتسهيلات الائتمانية بنسب متفاوتة من بنك لأخر ولا بد من أخذها في الاعتبار دائما ومجتمعة عند تحديد أجال استحقاق القروض والتسهيلات.

سادسا: تحديد شروط ومعايير منح الائتمان

ترتبط شروط ومعايير منح الائتمان بالجدارة الائتمانية التي يجب ان تتوفر في العميل طالب الائتمان، وتعكس تحديد السياسة الائتمانية للبنك لحدود الجدارة الائتمانية لعملائه مستوى ألمخاطرة الائتمانية التي يرغب ويقدر البنك على تحملها، وبصفه عامه يحكم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل خمس عوامل هي:

1-المقدرة 2- الشخصية 3- راس المال 4- الضمان 5-الظروف السائدة

وتبدأ هذه العوامل جميعها بحرف C باللغة الإنكليزية لذلك تسمى باللغة الانكليزيه (5C's) ويودي تحديد الحد الأدنى للجدارة الائتمانية للعملاء الى استبعاد طلبات الحصول على القروض والتسهيلات ألمقدمة للعملاء الذين لا يتوفر فيهم الحد الأدنى للجدارة الائتمانية. وعندما تحدد السياسة الائتمانية للبنك شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة البنك في مواجهة مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح. وعندما تسمح السياسة الائتمانية بمنح ائتمان مصرفي يعادل في قيمته 200% من راس مال العميل، وتسمح لسياسة ائتمانية أخرى بمستوى 100% من راس مال العميل، فان السياسة الائتمانية الأولى تتضمن السماح لمستوى اكبر من المخاطرة الائتمانية بالمقارنة بالسياسة الائتمانية الثانية، وترجع العلاقة بين حدود التسهيلات الائتمانية وحجم راس مال العميل الى الموازنة بين

الاقتراض والتمويل الذاتي في تمويل نشاط العميل بالشكل الذي يجعل الجزء الأكبر من المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط يقع على عاتق العميل، والجزء الأقل منها يقع على عاتق البنك. ويخدم تحديد شروط ومعايير منح الائتمان في السياسة الائتمانية للبنك كل من الوظيفة التنفيذية والرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت رقابة داخلية او رقابة خارجية.

سابعا: تحديد حدود التركيز الائتماني

تحدد السياسة الائتمانية للبنك الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني، وبين التركيز والتنوع الائتماني تكمن المخاطر الائتمانية ألمصاحبة لمنح الائتمان المصرفي بدرجاتها المختلفة، فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، وزيادة درجه التنوع الائتماني تعني انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركيز الائتماني هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني. وتتناول السياسة الائتمانية للبنك لحدود التركيز الائتماني من زوايا وإبعاد مختلفة وتختلف حسب العميل الواحد، وحجم الأصول، ونوع النشاط، ونوع الضمان.

- فنجد ان بعض السياسات الائتمانية للبنوك تحدد الحد الأقصى للقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمكن ان يمنحها البنك للعميل الواحد كنسبة محدده من رأسمال البنك وتقل عن ألنسبة التي يحددها قانون البنوك والائتمان، فنجد ان بعض السياسات الائتمانية تحدد هذه النسب طبقا لقانون البنوك والائتمان أي في حدود نفس النسبة ألمحدده في القانون المذكور أي (10% من رأسمال البنك واحتياطياته) والغرض من تحديد هذه النسبة في السياسة الائتمانية توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات عند تركزها في عدد محدد من العملاء.

- كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركز الائتماني من حيث حجم الأصول والاستثمارات للعميل المقترض، وذلك بغرض توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن الحجم، فالنشاط الاقتصادي بشكل عام ينطوي على قدر ما من المخاطر ويختلف حجم المخاطر التي يواجهها أي مشروع باختلاف حجم أصوله واستثماراته الإجمالية، وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك على عدد من العملاء من حيث حجم الأصول يتضمن في جوهره توزيع للمخاطر الائتمانية.

- كما تتناول السياسة الائتمانية للبنك تحديد حدود التركيز الائتماني وفقا لنوع النشاط، لتوزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير ومتنوع من العملاء الذين يعملون في أنشطة اقتصادية متنوعة، وفي بعض الأحيان تضع القيود على منح التسهيلات الائتمانية لأنشطه معينه دون غيرها على اعتبار أنها أنشطة مرتفعة المخاطر.

- كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركيز الائتماني من حيث نوع الضمان من خلال إقرارها لأنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسب تسليفه منخفضة للضمانات الغير مرغوبة وحظر الإقراض بضمان ضمانات معينه.

وإذا كان من الصعب مساواة المخاطر الائتمانية بالصفر، فمن الممكن دائما تدنية المخاطر الائتمانية الى أدنى حد ممكن، والمدخل الأول لتدنية المخاطر الائتمانية هو التنوع الائتماني كلما أمكن، وذلك لا يأتي إلا عن طريق وضع حدود صارمة وواقعية لحدود التركيز الائتماني في السياسة الائتمانية.

ثامنا: تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الإدارية

تتعرض السياسة الائتمانية للبنك للفائدة على القروض والتسهيلات والمصروفات الإدارية الأخرى المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي، فلا يمكن تصور ترك هذه الأمور للجهات التنفيذية، ويتوقف تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات من خلال السياسة الائتمانية للبنك على مجموعه من العوامل أهمها.

1- سعر الإقراض والخصم 2- تكلفة الأموال 3- المنافسة 4- أجال الاستحقاق 5- الربحية والسيولة 5- درجة المخاطر.

فنجد ان تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات يعتمد بدرجة كبيرة جدا على تكلفة الأموال المتاحة للبنك ولكن بصورة ليست مطلقة، لان البنوك ألمركزية تقوم بتحديد سعر الفائدة والخصم، وبالرغم من تكلفة الأموال في البنك هي المحك الأساسي في تسعير الفائدة، إلا إنها مقيد بعوامل أخرى بخلاف تدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، حيث يتأثر تسعير

الفائدة على القروض والتسهيلات بعامل المنافسة، فأوضاع ألمنافسة بين البنوك لها تأثيرها المباشر والقوى على تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات، فكلما زادت حدة المنافسة بين البنوك انعكس ذلك في صورة انخفاض في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات ولكن مدى هذا الانخفاض مقيد ومحدد دائما بتدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، وإذا كان هذا التحديد في صورة حدود قصوى وحدود دنيا لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات، فان نطاق المنافسة بين البنوك سينحصر بين هذه الحدود، ولا شك ان زيادة الطلب على القروض والتسهيلات تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، وينعكس ذلك على سياسة تسعير الفائدة بالطبع، وتؤثر أجال استحقاق القروض والتسهيلات على تسعير الفائدة، في ان التسهيلات القصيرة الأجل يتم منحها عادة بسعر اقل من التسهيلات والقروض متوسطة وطويلة الأجل، ويرجع ذلك الى أن أسلوب حساب الفائدة على التسهيلات القصيرة الأجل يتم وفقا لأسلوب الفائدة ألمركبة أما بالنسبة للقروض فيتم احتساب الفائدة عليها وفقا لأسلوب الفائدة البسيطة، كما يرجع أيضا الى أن الائتمان قصير الأجل يكون مستحق السداد في الفترة القصيرة او في الأجل القصير، ويمكن أعادة إقراضه بعد تحصيلة مرات مختلفة أما الائتمان متوسط الأجل والطويل سوف يتم استرداده على سنوات وعلى دفعات او أقساط وبالتالي إعادة إقراضه مرة أخرى ستستغرق وقتا أطول من الائتمان قصير الأجل، لذلك تؤثر الموازنة المطلوبة بين الربحية والسيولة في تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات فوجود أموال قابلة للإقراض وزائدة عن اعتبارات السيوله يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وذلك في حدود هيكل أسعار الفائدة والحد الأدنى لها ربما لا يخل بالعلاقة المعروفة بين الربحية والسيولة، كما تؤثر المخاطر الائتمانية لأنواع معينة من القروض والتسهيلات في تحديد أسعار الفائدة عليها حيث نجد ان القروض والتسهيلات المكفولة بضمانات سائله او قابله للتسييل الفوري تمنح بالحد الأدنى لأسعار الفائدة، كما ان القروض والتسهيلات الائتمانية ألمرتفعه المخاطر او بدون ضمان تمنح بالحد الأقصى لأسعار الفائدة المعمول بها، ويتبين من المناقشة للعوامل ألمؤثرة في تحديد أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك بصفة عامه ان حرية البنوك في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقه،حيث يتدخل فيها البنك المركزي بشكل مباشر ويرجع ذلك الى: أهمية

سعر الفائدة كأداة بالغة التأثير والخطورة، ولها أبعادها المالية والنقدية والاقتصادية ومؤثره جدا، لذلك تمارس البنوك ألمركزية في جميع دول العالم وبصـرف النظـر عـن طبيعـة نظامهـا الاقتصادي تأثيرا كبيرا ومباشرا في تحديد أسعار الفائدة ولا تتركها للمنافسة ألحره إلا في حدود مخططه ومقصودة لتحقيق أهداف سياسية اقتصادية، وسياسة مالية، والدولة التي تقـوم أحيانـا بدعم أسعار الفائدة بغرض تشجيع إقامة المشروعات والأنشطة المرغوبـة اقتصـاديا تتحمـل الموازنة ألعامة هذا الدعم إلى هذا النوع من القروض الـذي يسـمى بـالقروض المدعمـة أو الميسره.

وبجانب تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحهـا البنك فأنها تحدد أيضا المصروفات الإدارية التي يتقاضاها من العمـلاء أصـحاب التسـهيلات الائتمانية، وذلك نظير المصروفات اللازمة للتداول ودراسة طلبات التسـهيلات، ولا شـك ان تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة للقروض والتسهيلات، وتحديد المصروفات الإدارية يعد في جوهره مدخلا أوليا لتخطيط أرباح البنك في المدى القصير والطويل، وتخضع سياسة تسعير الفائدة للمراجعة من ان الى آخر وفقا للتطورات التي تلحق بالعوامل المؤثرة فيها.

تاسعا: تحديد السلطات والمسؤليات الائتمانية

من الأركان ألرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك تحديد السلطات والصلاحيات المختصة بمنح الائتمان المصرفي وفقا للمستويات الإدارية المختلفة التي يتضمنها الهيكـل التنظيمـي للبنـك، ويجب ان يكون هذا التحديد واضحا ومتضمنا لحدود هذه الصلاحيات الائتمانية. وطبقا للمبـدأ الإداري المعروف (السلطة والمسئولية) فان المسؤلين المخولين سلطة البت في طلبات القروض والتسهيلات وإصدار الموافقات الائتمانية، يكونون مسئولين عن سلامة هذه الموافقات من حيث مدى مطابقتها للسياسة الائتمانية للبنك.

وتتخذ صلاحيات منح الائتمان المصرفي في البنوك المختلفة الإشكال الاتيه:

1- الصلاحية الفردية 2- الصلاحية الجماعية 3- لجنة الائتمان

- الصلاحية الفردية: تخول سلطه منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب لشخص او مسـؤل واحـد يكون غالبا مدير الفرع او الوحدة المصرفية أو مدير الائتمان، وتكون له صلاحية البت في طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ محدد، وعند تجـاوز طلـب القـرض او التسهيلات لهذا المبلغ أي لحدود صلاحياته الائتمانية يتم رفعـه الـى السـلطة الائتمانيـة المختصة والأعلى، بعد إعداد الدراسة الائتمانية متضمنا التوصية بالموافقة أو الـرفض أو يتم رفع الطلب لدراسته بمعرفة السلطة الائتمانية المختصة.

- الصلاحية الجماعية: تخول سلطة منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب الى أكثر مـن شـخص او مسؤل، فتكون من اختصاص مدير الفرع ومدير الائتمان، او مـدير الائتمـان ونائـب مـدير الائتمان، او مدير الفرع ونائب مدير الفرع ومدير الائتمان، وتخول لهم سلطة البت في طلبـات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ معين، وفي حالة تجاوز مبلغ القروض او التسهيلات حدود السلطة الائتمانية المخولة لهم، يتم رفع الطلب الى السلطة الائتمانية المختصـة والأعلـى تماما كما هو متبع بالنسبة للصلاحية الفردية.

- لجنة الائتمان: تشكل لجنة الائتمان في صورة لجنة رسمية وتخول لها سلطات منح الائتمـان المصرفي، وتكون لجنة مركزية بالمركز الرئيسي، او لجان فرعية لفروع البنـك، او بمنطقـة جغرافية تضم عدد من فروع البنك، ويمكن ان تكون في صورة لجنة فرعية تختص في البـت بطلبات القروض والتسهيلات الخاصة بنوع معين، مثل لجنة قروض التجارة الخارجية ويعـين للجنة الائتمان رئيس وأعضاء وسكرتير ويتم تحديد إجراءات التصويت والعدد الكافي لصـحة انعقادها لسريان قراراتها وحدود سلطاتها الائتمانية في القرار الخاص بتكوينها.

عاشرا: تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة

تحدد سياسة الائتمانية أنواع اللبيانات والتقارير اللازمة لأغراض ألرقابة كما تحدد توقيت تقديمها سواء كان دوريا او في أي لحظة وفقا لما تطلبه أجهـزة الرقابـة الخارجيـة لإدارات التفتيش والرقابة ألداخليه في بيانات النشاط والأداء الائتماني، ويرتبط تحديد البيانات والتقـارير

وإعدادها بنماذج محددة مسبقا لهذا الغرض وينص عليها في السياسة الائتمانيـة للبنـك وذلـك بغرض سهولة ألمقارنة والاستدلال والتقرير.

من أهم البيانات الخاصة بالنشاط والأداء الائتماني البيانات الآتية:

1-بيان بطلبات القروض والتسهيلات الجديدة.

2-بيان التسهيلات التي تم الموافقة عليها.

3-بيان المدة ألزمنيه التي استغرقها دراسة كل طلب.

4-بيان بطلبات القروض والتسهيلات التي تم رفضها وأسباب الرفض.

5-مقارنه بين طلبات القروض والتسهيلات بين الفترة الحالية وفترة أخرى.

الحادي عشر: دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان

يعكس دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان، الجوانـب التـي تهـم العملاء بالنسبة للسياسة الائتمانية للبنك، وتقوم عاده البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم بإصـدار هذا الدليل في صورة كتيب مطبوع، ويهدف الى تعريف العملاء الحاليين والمتـوقعين بنشـاط البنك بصفة عامة وبالقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها وشروط منحها، بصفة خاصـة وغنى عن البيان ان هذا الدليل لا يتضمن بالطبع المعلومات والمعايير ألفنيـة والدقيقـة لمـنح الائتمان المصرفي بل يتضمن تزويد العميل بالحد الأدنى من المعلومات على شروط وخطوات منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه، وذلك بالإضافة الـى الخـدمات المصرفية الأخرى، ويكون هذا الدليل خاضعا للمراجعة حيث يتم تعديله وتحديثه دائمـا وفقـا للتطورات والتعديلات التي تلحق بشروط وإجراءات منح الائتمان بالبنك، وغنى عن البيـان ان هذا الدليل يتم أعداده وفقا للسياسة الائتمانية للبنك والتي غالبا ما تقرر إصدار مثل هذا الـدليل كركن من أركانه، ومن أهم البيانات والمعلومات التي يتضـمنها دليـل التعامـل مـع البنـك وإجراءات الحصول على الائتمان المعلومات الاتيه:

1- التعريف بالبنك

2- أهداف البنك

3- نشاط البنك

4- المركز الرئيسي للبنك وفروعه

5 - الأنشطة الاقتصادية التي يمولها البنك

6- أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

7 - اجرءات الحصول على القروض والتسهيلات

8- مزايا التعامل مع البنك (الألفي، 1997)

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

إعداد الاستبانه، والتحليل الإحصائي

ان استخدام أداة الاستبانه، لجمع المعلومات ذات الصلة بالائتمان المصرفي الفلسـطيني، والقيام بتحليل تلك البيانات إحصائيا، يجب ان يرتبط بتحقيق أهداف الدراسة في التعرف علـى السياسات الائتمانية ألمطبقة في البنوك العاملة في فلسطين، وتحليل هذه السياسات لإظهار نقاط القوه والضعف بها، للوصول الى اقتراح مجموعه من السياسات تساهم فـي زيـادة ألفاعليـه الائتمانية مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الفلسطيني.

ولذلك تم صياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسـهيلات تعزى لمتغير القطاع طالب الائتمان.

2- لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات ألمقدمه من المعتمد (المستفيد).

3- لا توجد فروق ذات دلاله احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير السيوله البنكية.

4- لا توجد فروق ذات دلاله احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه).

5- لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات ألشخصيه (طاقه المعتمد).

6- لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزي لمتغير سمعه العميل وأخلاقه.

7- لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية.

مجتمع الدراسة:

بما ان الدراسة تهتم في النشاط البنكي في فلسطين بشكل عام، والائتمان بشكل خـاص، فان البنوك التجارية العاملة في فلسطين تشكل مجتمع الدراسة، وهي كما هو مدرج في الجدول. حيث يشكل مجموعها العام 86 فرع، ويظهر ذلك في جدول رقم 6 مجتمع الدراسة.

جدول رقـم 9. مجتمع الدراسة (إجمالي الفروع للبنوك التجارية العاملة في فلسطين) تبعا لاسـم البنك والفروع.

اسم البنك	عدد الفروع العاملة في فلسطين
الأردن	5
التجاري الفلسطيني	5
الأهلي الأردني	6
العربي	15
ألقاهره عمان	16
الفلسطيني للاستثمار	1
الأردن والخليج	3
فلسطين التجاري	6
القدس للتنمية والاستثمار	5
بنك الاتحاد والاستثمار والادخار	1
الإسكان	4
فلسطين الدولي	3
فلسطين المحدود	11
الاردني الكويتي	1
العقاري العربي	5
المجموع	86

عينه الدراسة:

بسبب الظروف السياسية، وما تقوم به إسرائيل من احتلال عسكري، وتجويع وتقطيع الطرق ومنع تجول، وتقسيم فلسطين الى قطاعات صغيره (كنتونات) تمنع الوصول لقطاع غزه، لهذه الأسباب تم استثناء الفروع العاملة في قطاع غزه وتم تمثيل كافة البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية في عينة الدراسة.حيث بلغ عددها الى 63 فرعا تجاريا موزعه في الضفة الغربية، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم 10. عينه الدراسة، البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية فروعها في المحافظات.

اسم البنك	عدد الفروع العاملة في الضفة الغربية
الأردن	4
التجاري الفلسطيني	4
الأهلي الأردني	6
العربي	12
ألقاهره عمان	11
الفلسطيني للاستثمار	1
الأردن والخليج	3
فلسطين	5
ألقدس للتنمية وألاستثمار	2
بنك الاتحاد والاستثمار وألادخار	1
الإسكان	3
فلسطين الدولي	2
فلسطين المحدود	5
الأردني الكويتي	1
العقاري العربي	3
المجموع	63

وبما ان مجمل عدد البنوك وفروعها ألتجارية العاملة في فلسطين هو 86 بنك (مجتمع الدراسة) وعدد البنوك التجارية ألعمله في الضفة الغربية هو 63 بنك (عينه الدراسة) فان عينة الدراسة تشكل 74% من مجتمع الدراسة.

استبانة الدراسة ورأي لجنه التحكيم:

وبعد الإطلاع على العديد من الاستبيانات المتخصصه لمواضيع البنوك ومنها استبانة (عمر، 2003) لدراسة الديون المتعثرة للبنوك العاملة في فلسطين وأثرها على ألضرائب، تم صياغة استبانة موجهه للعاملين في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية، لدراسة موضوع السياسة الائتمانية في تلك البنوك، وتم عرض الاستبانة على لجنة ألتحكيم ألمكونه من الدكتور نور الدين أبو الرب، والدكتور باسم مكحول، والدكتور مفيد ألظاهر. حيث رأت أللجنة ضرورة احتواء الاستبانة على المسمى ألوظيفي، والخبرة، والدرجة ألعلميه للعاملين في البنوك. كما تم اضافة اسئله تخص سمعة المعتمد وأخلاقه منفصلة عن أسئلة المقدرة الايرادية وطاقة المعتمد، وتم تغير اسم العميل الى اسم (المعتمد). كما تم تغير ترتيب الأسئلة لتنسجم مع ترتيب الفرضيات، وتقرر إلغاء بعض الأسئلة التي تكررت بطرق أخرى، كما تقرر إرفاق ملحق مع الاستبانه من جامعه النجاح كليه الدراسات العليا، إلى البنوك قسم الائتمان والتسهيلات يوضح موضوع البحث واهميته، والمطالبة في إعطاء الأجوبة عن أسئلة الاستبانة بموضوعيه كما هو مطبق في البنك الموجه أليه الاستبانة، مع التوضيح أن المعلومات التي تجمع سيقتصر استعمالها لأغراض البحث العلمي، وسوف يتم التعامل معها في غاية السرية، مع توجيه الشكر، وتم إجراء التعديلات اللازمة للوصول إلى الاستبانه المرفقة.

ومن ملحق الاستبانة كان توزيع الفقرات كالتالي:

- من الفقرة (1- 11) تتناول موضوع القطاع طالب الائتمان.
- من الفقرة (12-16) تتناول الضمانات المقدمة من قبل المعتمد.

- من الفقرة (17-20) تتناول أهمية توفرالسيولة والودائع لـدى البنـك وأثرهـا علـى الائتمان.
- من الفقرة (20-24) تتناول الوضع المالي للمعتمد، طالب الائتمان.
- من الفقرة (25 -28) تتناول المقدرة والخبرة للمعتمد، طالب الائتمان.
- من الفقرة(29-32) تتناول المواصفات الشخصية للمعتمد، طالب الائتمان.
- من الفقرة(33-35) تتناول الظروف الاقتصادية.

وأرفق مع الاستبيان ورقة موجهه لموظف التسهيلات تحدد تخصصه وخبرية ودرجتـه العلمية، كما تم إرفاق كتاب من إدارة الجامعة –الدراسات العليا بالمطالبة بمساعدة الباحث مـع العلم ان البيانات المطلوبة سوف يقتصر استخدامها لغرض البحث العلمـي، وبـذلك تـم بنـاء الاستبيان ومرفقاته وتم أخذ الموافقة من لجنة التحكيم لتوزيع ألاستبيان.

توزيع الاستبانه:

بسبب الظروف الراهنة وما نتج عنه في صعوبة التنقل بين المحافظات فقد تم الاستعانة بكل وسائل الاتصال المتاحة التي تشمل (الهاتف، الفاكس، الاتصالات الخلوية، البريد السـريع، المعارف والأصدقاء، الزملاء) للوصول الى كافة الفروع المنتشرة في الضفة الغربية لتوزيـع الاستبانه. وقد كان معامل ثبات الاستبانة (0.84) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة، ويعني ان هنالك انحرافات منخفضه عن المتوسط وتصل الى 0.16 فقط والجدول التالي يوضح أسماء البنوك الممثلة لعينة الدراسة، وعدد الاستبيانات ألمرسلة لكل بنك (لكـل فـرع)، وعـدد الاستبيانات ألتي تم استلامها أضافة الى النسبة.

جدول رقم11. عدد الاستبانات الموزعة حسب الفروع المختلفة.

اسم البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	النسبة
الأردن	4	3	75%
التجاري الفلسطيني	4	3	75%
الأهلي الأردني	6	5	83%
العربي	12	4	34%
القاهره عمان	11	7	64%
الفلسطيني للاستثمار	1	1	100%
الأردن والخليج	3	3	100%
فلسطين التجاري	5	3	60%
القدس للتنمية والاستثمار	2	2	100%
بنك الاتحاد والاستثمار والادخار	1	1	100%
الإسكان	3	3	100%
فلسطين الدولي	2	2	100%
فلسطين المحدود	5	4	80%
الأردني الكويتي	1	1	100%
العقاري العربي	3	2	67%
المجموع	63	44	70%

نتائج الدراسة:

- متغير القطاع طالب الائتمان.

تم معالجه موضوع (متغير نوع القطاع) وأثره في قبول او رفض الفرضية القائلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من أسئلة الاستبيان الموجة للعاملين في موضوع التسهيلات الائتمانية ومن الجدول المرفق جدول رقم (12)، يظهر الأسئلة التي تخص الفرضية الأولى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

في حجم التسهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان، ومن الإجابات لتلك الاسـئلة (1، 2، 6) تـم الحصول على المتوسطات والانحرافات والنسب المئوية للوصول للنتيجة النهائية، حيث تبين ان نوع القطاع طالب الائتمان له علاقة في قبول طلب الائتمان او رفضه، حيث هنالك قطاعـات تعامل بطريقه حذره أكثر من قطاعات أخرى عند دراسة طلب الائتمـان، ويشـترط لـبعض القطاعات شروط معينه للموافقة على طلب الائتمان دون قطاعات أخـرى، ويلاحـظ ان هـذا المتغير حصل على تقدير مرتفع جدا.

أما الفقرات (3، 4، 7، 11) فقد حصلت على تقدير مرتفع، وهي على التـوالي، تحديـد نوع القرض طويل او قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطاع طالـب الائتمـان، هنالـك سياسة ائتمانية تحدد كميه الائتمان المقدم تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان، تختلف الضـمانات المطلوبة لتغطيه الائتمان حسب القطاع طالب الائتمان، الإجراءات المتبعة في دراسة وتحليـل طلب الائتمان تختلف من قطاع الى أخر.

كما ان الفقرات (8، 9) حصلت على تقدير متوسط، وهي على التوالي. الطرق المتبعـة لاسترجاع قيمة القرض وفوائده تختلف من قطاع الى أخر، بعض القطاعات يتم إعطائها مهلـه أخرى ويتم اعاده الجدولة للديون دون قطاعات أخرى، كما ان الفقرات (5، 10) حصلتا على تقدير منخفض، وهي على التوالي، قيمه الفائدة تختلف تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان، سرعة اتخاذ القرار وتخفيض روتين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقة بنوع القطـاع، وبسـبب التقديرات المرتفعة المبينة من التحليل أعلاه ومن الجدول رقم (8) تم رفض الفرضية القائلـة: انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) فـي حجـم التسـهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان. وسبب ذلك ان البنوك تركز مجمـل ائتماناتهـا علـى القطـاع التجاري حيث يمثل هذا القطاع حصة الأسد في الائتمانات المقدمة له، ولا يواجه مشـاكل فـي الحصول على الائتمان اللازم له حيث تميل البنوك الى إعطائه لأن الائتمانات التي يطلبها هـي ائتمانات قصيرة الأجل إذ بلغت نسبه الائتمانات الموجهـة لهـذا القطـاع 25% مـن مجمـل القروض، إذ بلغت الائتمانات ألمقدمة لهذا القطاع 267 مليون دولار في سنة 2002 (صـبري، 2003).

والجدول المرفق يظهر (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسـب المئويـة للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طالب الائتمان.

جدول رقم 12. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانيـة للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال القطاع طالب الائتمان.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
1)	معرفه نوع القطاع طالب الائتمـان لـه علاقه في قبول طلب الائتمان او رفضه.	4.30	0.63	85.91	مرتفع جدا
2)	هنالك قطاعات تعامل بطريقة حذره أكثر من اخرى عند دراسة طلب الائتمان.	4.57	0.62	91.36	مرتفع جدا
3)	تحديد نوع القرض طويل أو قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطـاع طالـب الائتمان.	3.84	0.78	76.82	مرتفع
4)	هنالك سياسة ائتمانية تحدد قيمة الائتمـان المقدم تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان.	3.91	0.94	78.18	مرتفع
5)	قيمة الفائدة تختلف تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان.	2.68	1.12	53.64	منخفض
6)	يشترط لبعض القطاعات شـروط معينـه للموافقه دون قطاعات اخرى.	4.11	0.65	82.27	مرتفع جدا
7)	تختلـف الضـمانات المطلوبـه لتغطيـة الائتمان حسب القطاع طالب الائتمان.	3.64	0.99	72.73	مرتفع
8)	الطرق المتبعه لاسترجاع قيمة القـرض وفوائده تختلف من قطاع الى اخر.	3.07	0.97	61.36	متوسط
9)	بعض القطاعات يتم اعطائها مهلة ويـتم اعاده جدوله للديون دون قطاعات أخرى.	3.09	1.07	61.82	متوسط
10)	سرعة اتخاذ القـرار وتخفـيض روتـين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقـة بنوع القطاع.	2.86	1.09	57.27	منخفض
11)	الإجراءات ألمتبعة في دراسـة وتحليـل طلب الائتمان تختلف من قطاع الى أخر.	3.55	1.07	70.91	مرتفع
درجة المجال		3.60	0.50	72.02	مرتفع

متغير الضمانات:

تشير الفرضية الثانية أنه لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد). تم إدراج 5 فقرات لتحليل وإظهار مدى تأثير الضمانات على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، ومن تحليل الإجابات المرتبطة بأثر الضمانات على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبين الأتي: ان الفقره رقم (13) القائلة يسقوم البنك بدراسه وتحليل الضمانات المقدمه ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان فقد حصلت هذه الفقره على تقدير مرتفع جدا، مما يظهر أثر قوي لهذا العامل في تحديد السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية. كما ان الفقرات (12، 15، 16) حصلت على تقدير مرتفع وهي على التوالي: تشكل الضمانات المقدمه سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه، الفقره الاخرى لا تقبل الاصول الثابته كضمان، الفقره الاخيره استخدام اصول المنشاه كضمان له علاقه مباشره في قبول او رفض طلب الائتمان، كما ان ألفقره رقم (14)، القائلة لا تقبل الضمانات المقدمه من الاصول المتداوله للغير (كفيل) كضمان، قد حصلت هذه الفقره على تقدير متوسط.

ومن التحليل السابق يؤدي الى رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد). ويتضح من التحليل تمسك البنوك بالضمانات وكفايتها وقانونيتها في ظل ظروف يصعب توفر هذه الشروط للضمانات المقدمة للبنك الأمر الذي يفسر انخفاض الائتمانات المقدمة، وذكر في سياق هذا الموضوع: ان انخفاض الائتمانات المقدمة في فلسطين نابع عن ضعف في تسجيل العقارات والأراضي، وعدم وجود مناخ قانوني لرعاية حقوق البنك في استرداد الائتمان او الضمان (www.finance 21.org.17.12.2002). كما تبين من دراسة (حامد، 1999) صعوبة تثبيت حقوق واضحة للتملك بسبب عدم وجود إجراءات تسجيل صحيحة للأملاك وخصوصا الأراضي بسبب الاحتلال.

والجدول المرفق يظهر (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المؤية. للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الضمانات.

جدول رقم13. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الضمانات.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(12	تشكل الضمانات ألمقدمه سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه.	3.86	1.11	77.27	مرتفع
(13	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة ومدى قانونية وكفايته قبل قبول طلب الائتمان.	4.41	0.82	88.18	مرتفع جدا
(14	لا تقبل الضمانات المقدمة من الأصول المتداولة للغير (كفيل) كضمان.	3.39	0.95	67.73	متوسط
(15	لا تقبل الأصول الثابتة كضمان.	3.64	0.87	72.73	مرتفع
(16	امكانيه استخدام أصول المنشاة كضمان له علاقة مباشره في قبول/ رفض الائتمان.	3.52	0.85	70.45	مرتفع
درجة المجال		3.76	0.55	75.27	مرتفع

السيوله البنكية: لفحص ودراسة الفرضية ألثالثه القائلة

لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سيولة ألبنك، تم إدراج 4 فقرات للوصول لتحليل تلك الفرضية وتم التوصل الى ما يلي من إجابة الاستبيان من قبل العاملين في مجال الائتمان المصرفي الفلسطيني، وقد كانت النتائج كما يلي: الفقرة (19): يقوم البنك دائما بالموازنه بين الودائع ومدى اعطاء قروض حسب نسبه معينه حصلت عل تقدير مرتفع جدا.بينما الفقرات (18): مقدار الودائع للبنك تشكل المعيار الاهم في قبول الطلب او رفضه فقد حصلت على مرتفع، اما الفقرات (17، 20) فقد حصلت على تقدير متوسط وهي تباعا كالتالي: مقدار السيوله للبنك يحدد مدى قبول او رفض طلب الائتمان، ان توفر السيوله البنكية وزيادتها تجعل البنك يخفض نسبة الفائدة لزيادة الطلب على الائتمان، ونتيجة للتحليل أعلاه والجدول المرفق، يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد

فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات تعـزى لمتغيـر سيوله البنك. حيث تبين ان اغلب البنوك تتاثر بوجود السيوله لديها للموافقه او الرفض لطالـب الائتمان، وهذا ما اتضح من الاجابه عن اسئله الاستبيان المخصصه لمجال السيوله.

جدول رقم 14. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سيولة البنك

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(17	مقدار السيوله للبنك تحدد مدي القبـول او الرفض لطالب الائتمان.	3.43	1.15	68.64	متوسط
(18	ان مقدار الودائع للبنك تشكل المعيـار الأهم في قبول الطالب او رفضه.	3.61	1.13	72.27	مرتفع
(19	يقوم البنك بالموازنة بين الودائع ومدي إعطاء قروض حسب نسبه معينه.	4.11	0.69	82.27	مرتفع جدا
(20	ان توفر السيوله البنكية تجعـل البنـك يخفض الفائدة لزيادة طلب الائتمان	3.18	1.02	63.64	متوسط
درجة المجال		3.59	0.69	71.70	مرتفع

4- المقدرة الايراديه

كان لمجال المقدرة الايراديه (للمستفيد) الأثر الاقوى في التأثيرعلىالسياسه الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين حيث تم تحليل أسئلة الاستبيان التي تخص الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات تعـزى لمتغيـر الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه). وتبين من التحليل ان جميع الفقرات (21-24) وهي على التوالي: يعتبر الوضع المالي للمنشاه او المستفيد طالب الائتمان سبب رئيسي في قبـول او رفض الفرضيه، الفقره التاليه يعتبر الوضع المالي لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمـان الموافق عليها، الفقره الثالثه: كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمان افضل كلمـا زادت نسـبة قبول طلبه، الفقره الاخيره: من الاجراءات التي يقوم بها البنك تحليل الوضع المالي لطالب، قد حصلت على تقدير مرتفع جدا وهذا الأمر يشير الى الأثر القوي للمقدرة الايراديه على السياسة

الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين: مما يؤدي الى رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه). وهذا متفق مع دراسة (قريضه، 1998) حيث جاء فيهـا: تشـكل المقدرة الايراديه الركن الأساسي في الموافقة او رفض طلب الائتمان باعتبار ان المشروع القائم هو الأساس في تحديد مقدرة الشخص على سداد قيمة الائتمان واستحقاقاته. وهذا يظهـر فـي جدول: (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئويـة، للسياسـة الائتمانيـة للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال المقدرة الايراديه.

جدول رقم 15. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانيـة للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال المقدرة الايرادية.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
21)	يعتبر الوضع الماليل طالـب الائتمـان سبب رئيسي في قبول/رفض الطلب	4.30	0.67	85.91	مرتفع جدا
22)	يعتبر الوضع المالي لطالـب الائتمـان محدد رئيسي لقيمة الائتمان	4.02	0.79	80.45	مرتفع جدا
23)	كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمـان أفضل كلما زاد نسبه قبول طلبه	4.20	0.79	84.09	مرتفع جدا
24)	من الإجراءات التي يقوم بها البنك تحليل الوضع المالي لطالب الائتمان.	4.43	0.73	88.64	مرتفع جدا
درجة المجال		4.24	0.51	84.77	مرتفع جدا

5-طاقة المعتمد:

تشير الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلاله احصـائيه عنـد مسـتوى الدلالـة (α=.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصيه والاداريه (طاقه المعتمـد).

ولتحليل هذه الفرضية تم صياغة 4 فقرات حيث تم الاجابه عنها من قبل العاملين في مجال الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين.

الفقرات (27-28): حصلت على تقدير مرتفع وكانت كما يلي: الجدوى الدراسية للمشروع المقدم من طالب الائتمان تشكل أهميه في قبول او رفض الائتمان، هنالك علاقة طرديه بين نسبة نجاح المشروع لطالب الائتمان ومدى قبول طلبه. أما الفقرة (26)، فقد حصلت على تقدير متوسط، وهي: من السياسات الائتمانية المتبعة قبل إعطاء الموافقة او الرفض لطلب الائتمان تحليل المواصفات الشخصيه لطالب الائتمان.

أما الفقرة (25)، فقد حصلت على تقدير منخفض، وهي: يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه، وبسبب وجود التقدير المرتفع لأثر طاقه المعتمد الظاهر من اجابة الفقرات (27، 28) لذلك يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=00.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصية والادارية (طاقه المعتمد). وهذا ما تم إثباته في التحليل، ويظهر جدول(16) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طاقه المعتمد.

جدول رقم 16. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طاقة المعتمد.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
25)	يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه.	2.59	0.79	51.82	منخفض
26)	قيام طالب الائتمان بادره مشروعه له علاقة بالموافقة على الطلب او رفضه.	3.18	0.87	63.64	متوسط
27)	ألقدره على إدارة المشروع والخبرة له علاقة بالموافقة/ رفض طلب الائتمان.	3.89	1.02	77.73	مرتفع
28)	هنالك علاقة طرديه بين نسبه نجاح المشروع لطالب الائتمان وقبول طلبه.	3.82	0.72	76.36	مرتفع
	درجة المجال	3.37	0.65	67.39	متوسط

6- سمعه العميل وأخلاقه

أما الفرضية التي تعود الى سمعه العميل وأخلاقه واثرها في السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين القائلة: لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05.) في حجم التسهيلات تعزي لمتغير سمعه العميل وأخلاقه، فقد أثبتت الفقرات (30-32)، وحصولها على تقدير مرتفع جدا، وحصول ألفقره (29) على تقدير مرتفع الأثر القوي لعامل سمعه العميل وأخلاقه على السياسة الائتمانية، وقد ظهر ذلك في التحليل أعلاه، ومن النسب والمجاميع والمتوسطات المذكورة في جدول (17) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب المؤيه للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سمعة العميل وأخلاقه.

الجدول رقم 17. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سمعة العميل والخلاقة.

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف	%	الدرجة
29)	من السياسات الائتمانية ألمتبعه قبل إعطاء موافقة/ رفض الائتمان تحليل المواصفات ألشخصيه لطالب الائتمان.	3.86	0.85	77.27	مرتفع
30)	يتم مراجعه حساب طالب الائتمان والاستعلام عنه في البنوك الأخرى قبل إعطاء الموافقة لطلب الائتمان.	4.41	0.73	88.18	مرتفع جدا
31)	في حاله كون طالب الائتمان قد سبق وحصل على ائتمان يساعد في سرعة الموافقة او رفض طلب الائتمان.	4.02	0.51	80.45	مرتفع جدا
32)	سمعه طالب القرض عامل مهم في قبول طلب الائتمان او رفضه.	4.32	0.52	86.36	مرتفع جدا
	درجة المجال	4.15	0.49	83.07	مرتفع جدا

7- الظروف الاقتصادية

لمعرفه مدى صحة الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (α=05.) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية تم إدراج الجدول رقم

(18).ومن تحليل الفقرات التي تم صياغتها وتم الاجابه عليها من قبل عينة الدراسة تبين ان الفقرات (33) التي تقول ان الظروف الاقتصادية المحيطة تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان قد حصلت هذه الفقرة على تقدير مرتفع جدا.

أما الفقرة (34) القائلة: تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان فقد حصلت على تقدير مرتفع، أما الفقرة الاخيره (35) القائلة: يقوم البنك برفع الفائدة في الظروف الاقتصادية السيئة فقد حصلت على تقدير منخفض، ولذلك وبسبب التحليل أعلاه ومن الجدول، يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (.α=0.05) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادي، وذلك لتاثر البنوك بهذا العامل في اعطاء القرار بالموافقه او رفض الطلب للحصول على تسهيلات ائتمانيه ووصلت نسبه التاثير على القرار الى 83.07% لعامل الظروف الاقتصاديه. وهذا يظهر في جدول (18) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الظروف الاقتصادية.

جدول رقم 18. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الظروف الاقتصادية .

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف	%	الدرجة
33)	الظروف الاقتصادية تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان.	4.32	0.67	86.36	مرتفع جدا
34)	الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان.	3.82	0.92	76.36	مرتفع
35)	يقوم البنك برفع الفائدة في الظروف الاقتصادية السيئة.	2.50	0.98	50.00	منخفض
درجة المجال		3.55	0.66	70.91	مرتفع
الدرجة الكلية للاستبيان		3.75	0.39	75.02	مرتفع

ثانيا: تم كمرحله أخرى من التحليل الإحصائي دراسة وتحليل الفروقات الفردية للعاملين في مجال الائتمان المصرفي الفلسطيني المتمثلة في (المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية) على السياسة الائتمانية الفلسطينية.

1-المسمى الوظيفي

للتحقق من الفرضية انه لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α=0.05) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيوله البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية للمستفيد) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي، وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير المسمى الوظيفي. وقد أظهرت النتائج المدرجة في الجدول وكانت كما يلي:

جدول رقم 19. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	**مصدر التباين**	**مجموع مربعات الانحراف**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة (ف)**	**الدلالة *P***
القطاع	بين المجموعات	0.548	2	0.274	1.089	0.34
	داخل المجموعات	10.315	41	0.252		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	0.826	2	0.413	1.367	0.26
	داخل المجموعات	12.395	41	0.302		
	المجموع	13.22	43			
سيولة البنك	بين المجموعات	0.253	2	0.127	0.258	0.77
	داخل المجموعات	20.115	41	0.491		
	المجموع	20.368	43			
المقدرة الايرادية	بين المجموعات	0.747	2	0.374	1.460	0.24
	داخل المجموعات	10.497	41	0.256		

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة *P*
	المجموع	11.244	43			
طاقة المعتمد	بين المجموعات	3.384	2	1.692	4.727	0.01
	داخل المجموعات	14.677	41	0.358		
	المجموع	18.061	43			
سمعة العميل	بين المجموعات	0.650	2	0.325	1.349	0.27
	داخل المجموعات	9.877	41	0.241		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	0.366	2	0.183	0.410	0.66
	داخل المجموعات	18.320	41	0.447		
	المجموع	18.687	43			
الدرجة الكلية للأستبانة	بين المجموعات	0.0104	2	0.0052	0.033	0.96
	داخل المجموعات	6.480	41	0.158		
	المجموع	6.491	43			

* مستوى الدلالة (α = 0.05)، ف المجدولة

وتبين من التحليل ان هناك فروق ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (α =0.05) في مجال طاقة المعتمد وللتعرف لصالح من تعود الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنة البعديه وتبين من جدول نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعديه تبعا لمجال المسمى الوظيفي.

جدول رقم 20. نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية تبعا لمجال المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	مدير فرع	رئيس قسم التسهيلات	موظف تسهيلات
مدير فرع		-0.041	0.58
رئيس قسم التسهيلات			*0.62
موظف تسهيلات			

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

ويتضح من الجدول السابق انه توجد فروقا ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (0.05) على مجال طاقة المعتمد: (رئيس قسم تسهيلات، وموظف تسهيلات) ولصالح رئيس

قسم التسهيلات. ويعود سبب وجود هذه الفروق لصالح رئيس قسم التسهيلات في مجال طاقة المعتمد، لكون طاقة المعتمد عاملا حاسما في اتخاذ القرار، ويصعب قياسه على مستوى موظف ليس لديه الصلاحيات الكافية والخبرة الأمر الذي يحتم على رئيس القسم ان يكون هو العنصر الحاسم لهذا العامل.

2- سنوات الخبرة: لقياس اثر سنوات الخبرة للعاملين في موضوع الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، وللتحقق من صحة الفرضية القائلة: انه لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة (α =0.05) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير سنوات الخبرة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وكانت نتيجة التحليل عدم وجود فروق ذات دلاله احصائيه في متوسطات درجه السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير سنوات الخبرة وذلك لان الدلالة اكبر من (0.05) ويظهر ذلك في الجدول المرفق.

جدول رقم 21. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجـات الحرية	متوسـط المربعات	قيمـة (ف)	الدلالة *P*
القطاع	بين المجموعات	0.199	2	0.0994	0.382	0.68
	داخل المجموعات	10.664	41	0.260		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	1.078	2	0.539	1.820	0.17
	داخل المجموعات	12.144	41	0.296		
	المجموع	13.22	430.31			
سـيولة البنك	بين المجموعات	1.111	2	0.556	1.183	0.31
	داخل المجموعات	19.256	41	0.470		
	المجموع	20.368	43			
المقـدرة الايرادية	بين المجموعات	0.361	2	0.180	0.679	0.51
	داخل المجموعات	10.884	41	0.265		
	المجموع	11.244	43			
طاقـة المعتمد	بين المجموعات	0.273	2	0.137	0.315	0.73
	داخل المجموعات	17.788	41	0.434		
	المجموع	18.061	43			
سـمعة العميل	بين المجموعات	0.335	2	0.168	0.675	0.51
	داخل المجموعات	10.192	41	0.249		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	1.030	2	0.515	1.196	0.31
	داخل المجموعات	17.657	41	0.431		
	المجموع	18.687	43			
الدرجـة الكليـة للأستبانة	بين المجموعات	0.265	2	0.133	0.874	0.42
	داخل المجموعات	6.225	41	0.152		
	المجموع	6.491	43			

* مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ف المجدولة

2- الدرجة العلمية

لقياس تأثير الدرجة العلمية للأفراد العاملين في البنوك الفلسطينية، وللتحقق من الفرضية القائلة: انه لا توجد فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيوله البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير الدرجة العلمية. وللتحقق من صحة الفرضية فقد تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way)، وقد تم إدراج النتائج كما في الجدول (22):

جدول رقم 22. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير الدرجة العلمية

المجالات	مصدر التباين	مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة *P*
القطاع	بين المجموعات	0.025	2	0.0125	0.047	0.95
	داخل المجموعات	10.838	41	0.264		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	0.970	2	0.485	1.622	0.21
	داخل المجموعات	12.252	41	0.299		
	المجموع	13.222	43			
سيولة البنك	بين المجموعات	0.0877	2	0.0438	0.089	0.91
	داخل المجموعات	20.280	41	0.495		
	المجموع	20.368	43			
المقدرة الايرادية	بين المجموعات	0.366	2	0.183	0.689	0.50
	داخل المجموعات	10.879	41	0.265		
	المجموع	11.244	43			
طاقة المعتمد	بين المجموعات	0.915	2	0.457	1.094	0.34
	داخل المجموعات	17.146	41	0.418		
	المجموع	18.061	43			
سمعة	بين المجموعات	0.559	2	0.279	1.150	0.32

المجالات	مصدر التباين	مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسـط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
العميل	داخل المجموعات	9.968	41	0.243		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	0.0316	2	0.0158	0.035	0.96
	داخل المجموعات	18.655	41	0.455		
	المجموع	18.687	43			
الدرجـة الكليـة للأستبانة	بين المجموعات	0.0230	2	0.0115	0.073	0.93
	داخل المجموعات	6.468	41	0.158		
	المجموع	6.491	43			

- مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ف المجدولية

وتبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائيه في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقـدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير الدرجـة العلمية وذلك لان الدلالة اكبر من (0.05). ومن التحليل أعلاه تبين عدم وجود تأثير على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين لكل من سنوات الخبـرة، والدرجـة العلميـة، ويعود هذا الأمر الى سياسة البنك في تدريب وتأهيل موظفيها وخصوصا العاملين في قسـم الائتمان حيث تم ملاحظة ذلك في التقارب الفني في الأداء ومن انعدام الأثر المذكور لعامل الدرجة العلمية والخبرة، كما ان مركزيه القرار وصدوره من الاداره العليـا ولـيس مـن الموظفين له اثر بالغ في عدم وجود تاثير للخبره والدرجه العلميه على السياسه الائتمانيه.

ثالثا: مدى تأثير مجالات الائتمان على السياسة الائتمانية

هل مجالات الائتمان (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيوله البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) لها نفـس التـأثير فـي السياسـة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين ؟ للأجابه عن هذا السؤال تم أجراء اختبار أخر وهـو اختبار ولكس لامبدا (Wilks Lambda). وهو اختبار بين مجالات الاستبانه. حيـث كانـت

نتيجة الاختبار كما هو مدرج في جدول أدناه جدول نتائج اختبار ولكس لابدا Wilks Lambda بين مجالات الاستبانه:

الجدول رقم 23. نتائج اختبار ولكس لامبدا Wilks Lambda بين مجالات الاستبانه

قيمة ولكس لامبدا	قيمة ف	درجات الحرية	الخطأ	الدلالة
0.194	26.29	6	38	*0.001

وتبين انه توجد فروق بين مجالات الائتمان (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيوله البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) ولذلك نرفض الفرضية القائلة (انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين مجالات السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية. ولكن لصالح من تعود الفروق بين مجالات السياسة الائتمانية ؟ للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار أخر من الاختبارات الاحصائيه، وهو اختبار Sidak وهو اختبار للمقارنات البعديه بين مجالات الاستبانه.

جدول 24. نتائج اختبار Sidak للمقارنات البعدية بين مجالات الاستبانة.

المجالات	القطاع	المستفيد	سيولة البنك	المقدرة الايرادية	طاقة المعتمد	سمعة العميل	الظروف
القطاع	***	-0.16	0.016	-*0.63	0.23	-*0.55	0.055
المستفيد		****	0.17	-*0.47	0.39	-*0.39	0.21
سيولة البنك			****	-*0.65	0.21	-*0.56	0.039
المقدرة الايرادية				****	*0.86	0.085	*0.69
طاقة المعتمد					****	-*0.78	-0.17
سمعة العميل						****	*0.60
الظروف							****

ويتضح من التحليل انه توجد فروق بين المجموعات كالتالي:

- (القطاع، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (القطاع، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (المستفيد، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (المستفيد، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (سيولة البنك، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (سيولة البنك، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (المقدرة الايراديه، وطاقة المعتمد) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (المقدرة الايراديه، والظروف الاقتصادية) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (طاقة المعتمد، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.

رابعا: تم تحليل العلاقات الداخليه بين مجالات الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية، وذلك من أجل تحديد الفرضية القائلة: انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيه عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين مجالات السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين: القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية. ولذلك تم إجراء اختبار بيرسون للارتباط وتم إدراج نتائج الاختبار كما في الجدول أدناه:

جدول 25. نتائج معامل بيرسون للارتباط بين مجالات الدراسة.

المجالات	القطاع	المستفيد	ســيولة البنك	المقدرة الايرادية	طاقـــة المعتمد	ســمعة العميل	الظروف	الدرجـة الكلية
القطاع	****	**0.49	**0.42	*0.29	*0.34	0.27	*0.33	**0.66
المستفيد		****	*0.35	*0.37	0.07	0.17	*0.33	**0.57
ســيولة البنك			****	**0.52	**0.38	**0.55	0.27	**0.75
المقــدرة الايرادية				****	0.28	*0.31	0.27	**0.63
طاقـــة المعتمد					****	**0.55	**0.47	**0.68
ســمعة العميل						****	*0.34	**0.68
الظروف							****	**0.66
الدرجـــة الكلية								****

* دال إحصائيا عند مستوى (0.05)، ** دال إحصائيا عند مستوى (0.01).

وتبين من الجدول السابق انه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين مجالات الاستبانه والدرجة الكلية حيث كانت العلاقة دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يعطي مؤشرا على ان الاستمارة تتمتع بمعامل صدق جيد وثبات مرتفع. كما تبين من الجدول السابق وجود ارتباط دال إحصائية بين طاقة المعتمد وسمعة العميل والظروف الاقتصادية، وكذلك بين سيولة البنك والمقدرة الايرادية وطاقة المعتمد، وكذلك ارتبط القطاع مع المستفيد وسيولة البنك.

نتائج الدراسة

انخفاض قيمة الائتمانات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين كان مبني على مسببات وعوامل مؤثره، فاستحواذ البنوك الاجنبية على نصيب كبير من الودائع وتسيس تلك البنوك لخدمة وطنها الأم، والحاجة لممارسة ضغوط لتطبيق القوانين الصادرة عن سلطه النقد الفلسطينيه، كان من الاسباب لانخفاض قيمة الائتمانات.

فقد بلغت نسبه الائتمانات للودائع في اعلى معدل لها 37% سنه 2000 وما زالت اقل من ما أصدرته سلطه النقد الفلسطينية 40% من قيمة الودائع.

وكان هنالك عناصر مؤثره (مجالات) على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين وهي القطاع طالب الائتمان اذ تبين تاثيره على الساسة الائتمانيه وصل الى 72.02%.

اما الضمانات فقد ثبت تاثير هذا العامل (المجال) على مدى قبول او رفض اعطاء تسهيلات ائتمانيه وصل تاثيرها الى 75.27%. وكان لسيولة البنك تاثير ايضا وصل الى 71.70%.

وحصل عامل المقدره الايراديه على العامل الاقوى من بين العوامل المؤثره على السياسه الائتمانيه حيث حصل على نسبة تاثير 84.77%. ليسجل بعده طاقة المعتمد نسبة تاثير الاخفض من بين العوامل المؤثره على السياسه الائتمانيه وسجل نسبة تاثير 67.39%.

اما عامل سمعة العميل واخلاقه فقد كان الثاني بين العوامل المؤثره على السياسه الائتمانيه للبنوك العامله في فلسطين ووصلة نسبة تاثيره الى 83.07%.

وقد كان للعامل الاخير الظروف الاقتصاديه تاثير واضح ايضا على قرار السياسه الائتمانيه وسجل نسبة تاثير 75.02%.

التوصيات:

تشكل الائتمانات (القروض) أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، لمساهمتها الكبيرة في تخفيض نسب البطالة الأخذه في الأزدياد بسبب إغلاق فرص ألعمل داخل إسرائيل، فلا بد من إيجاد مشاريع تشغيلية بناءه تستوعب الأيدي العاملة، كما تعمل الائتمانات الموجهة للمشاريع الناجحة على تنمية تلك المشاريع ومن ثم الوصول الى نمو اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية ألشامله وتعزيز الرضا والمكانة الاجتماعية، مع ذلك لا بد من الموازنة بين إعطاء القروض وبين الالتزام بالمعايير لها للوصول للهدف المطلوب تحقيقه، وبناءا على نتائج الدراسة مع ثبوت أهميه الائتمانات، يوصي الباحث بما يلي:

1- بما أن الضمانات تشكل أهمية من الصعب التنازل عنها للموافقة على طلب الائتمان، ومع قلة توفر (ضعف) الضمانات للمعتمد التي يجب ان تتصف بالكفاية، والقانونية، وسرعة التحصيل والتحويل، لذلك لا بد من إيجاد وتوفير آلية صحيحة وقانونيه لتسجيل العقارات مع البعد عن بيروقراطية العمل، وتثبيت ملكية تلك العقارات قانونيا لما لها من أهميه ليس فقط من اجل الائتمان ولكن لأمور كثيرة أخرى.

2- اثر ضعف القضاء: ان ضعف الجهاز القضائي وقلة الخبرة في موضوع البنوك والمشاكل العالقة في موضوع الائتمان وتراكم الدعاوى ولفترات، هذه الأمور مجتمعه يتطلب إنشاء جهاز قضائي متواضع متخصص للشؤون البنكية لما لها من أهميه في تعزيز دور البنوك والوصول الى نقطة أمان بالنسبة للبنك يجعله قادر على إعطاء نسبة مرتفعه من الائتمانات بأقل درجه من المخاطره، ومن الدراسات السابقه التي تم الرجوع اليها تبين ان مشكلة القضاء مع موضوع

البنوك والائتمانات ليست بجديده وان امكانية حل هذه المشكله يكمن في تخصيص جهاز قضائي متواضع لهذا الشان.

3- تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شامله وقدرة على اتخاذ القرار الصحيح لموضوع الائتمـان، ان قلة الخبرة لموظفي الائتمان يجعلهم مترددين في إعطاء القرض والميل الى رفض إعطائـه بسبب بعض الغموض الناجمة عن قلة الدراية والخبرة مما يؤدي في كثير من الحـالات الـى رفض إعطاء قرض رغم مصداقية المعتمد وتوفر المعايير لذلك، وهذا يظهر بسـبب مركزيـة القرار المفروضه على الساسه الائتمانيه للبنك، وحجب كثير من الصلاحيات لموظفي الائتمـان فتدريب الموظفين واعطائهم الصلاحيات التي تساوي مسؤلياتهم وخبرتهم تجعل الامـر اكثـر مرونه في الموافقه على التسهيلات الائتمانيه.

4- من خلال التحليل للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبين ان لمتغير القطاع أثـرا مرتفعا في قبول طلب الحصول على ائتمان او رفضه إذ تتجه نسبة مرتفعة من الائتمانات الـى القطاع التجاري حيث طبيعة هذا القطاع واحتياجاته الى ائتمان قصير الآجال المحبـذ للبنـوك بسبب نسبة المخاطرة المنخفضة، الأمر الذي يحرم القطاعات الأخرى الحصول على ائتمـان، لذلك لا بد من رسم سياسة تشجع منح ائتمانات للقطاعات الأخرى التي تحتاج الى ائتمان طويل الأجل، ويمكن أيضا تقسيم الائتمانات الى القطاعات المختلفة بنسب مدروسة ووضـع البنـوك تحت ضغط مقبول لتجعلها توازن بين القطاعات.

5- ارتباط نسبه الائتمانات المغطاة بالسيوله الموجودة لدى البنك وحصول هذا المتغيـر علـى درجة جيدة في التأثير على القرار الائتماني يدعو الى اقتراح مسانده سلطة النقـد فـي تحقيـق وتوفير درجه من السيوله تساعد البنوك الأخرى في الموافقة علىاعطاء القرض.

6- يقع على عاتق سلطة النقد مسؤوليات جسام في توفير المناخ المناسب لسياسة الائتمان وذلك بالضغط على البنوك لتنفيذ القوانين والتعليمات الصادره عنها مثل رفع نسبة الائتمان الى أكثـر من 40% من قيمة الودائع.

7- توفير مناخ يساعد على زيادة الطلب (الفعال) على الائتمان لمواجهة النقود المكدسة في البنوك (العرض) وذلك من خلال اعطاء تسهيلات للسداد، وتقسيط المديونيه في حالة الاعسار، وزياده فترة السداد لتصل الى ائتمانات طويله ومتوسطة الامد، واعطاء فترة سماح يمكن المستفيد من تثبيت نفسه وتهيئة وضعه المالي.

المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

المراجع العربية:

أرشيد، عبد المعطي: إدارة الائتمان**.** دار وائل للطباعة والنشر. عمان، الأردن. 1995.

الألفي، احمد عبد العزيز: **الضوابط الائتمانية للبنوك.** الإسكندرية للنشر والتوزيـع. مصـر. 1997.

الألفي، احمد عبد العزيز: **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**. الإسكندرية للنشر والتوزيع. مصر، الإسكندرية**.**1997**.**

العبادي، سليمان: **خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.** مركـز البحـوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة ألاقتصاديه، نابلس، فلسطين.1997.

العشري، سلوى: **مشاكل الائتمان المصرفي،** مجلة أخبار اليوم، ع 2956. جمهوريـة مصـر العربية. 2001.

بركه، عبد الرحمن: **الممنوع والمسموح للبنوك التجارية،** مجلـة أخبـار اليـوم، ع 2956. جمهورية مصر العربية. 2001.

بيومي، زكريا: **الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص والموارد ألملحقه بها،** ألقاهره توزيـع عالم الكتب، 1994.

جبر، هشام: **المدخل إلى العلوم المالية والمصـرفية.** جامعـة بيرزيـت، رام ا ، فلسـطين. 2000.

جودة، محفوظ احمد: **إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية**. الجامعة للنشر والتوزيـع. رام ا ، فلسطين. 1999.

حامد، أسامه: **واقع النظام المصرفي الفلسطيني.** دار الشروق. رام ا **،** فلسطين. 1996.

حامد، أسامه**:** **إمكانيات البنوك ونسب الائتمان،** مجلة المراقـب الاقتصـادي، ع 9**.** رام ا **،** **فلسطين.** 2002.

الحمزاوي، محمد كمال خليل: **اقتصاديات الائتمان المصرفي**. منشاة المعـارف. الإسـكندرية، مصر. 1997.

الخضيري، محسن احمد: **نشأة البنوك وتطورها**. الأوائل للطباعة والنشـر. عمـان، الأردن. 1996.

الزبيدي، حمزه محمود: **التحليل الائتماني**. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. 2002.

الزياتي، نعمان: **التعثر وثورة التصحيح البنكية**، مجلة الاقتصادي، ع 11. رام ا ، فلسطين. 2002.

سلطة النقد الفلسطينية: **النشرة الإحصائية للبنوك الفلسطينية.** سلطة النقد الفلسـطينية، رام ا ، فلسطين، 2001.

سلطة النقد الفلسطينية: **النشرة الإحصائية لسلطة النقد**، ع 21، رام ا ، فلسطين، 2000.

الشامسي، نجيب عبد ا : **القروض الشخصية بالأمارات ومشاكلها**، مجلة البيان الإماراتيـة، ع 25. 2002.

الشماع، خليل: **البنوك التجارية ودورها التنموي**، **المجلة العربية للعلوم المصرفية**، ع 253. عمان، الأردن. 1999.

شيخة، مصطفى رشدي: **النقـود والمصـارف والائتمـان.** دار الجامعـة الجديـدة للنشـر. الإسكندرية، 1999.

صبري، نضال رشيد: **دراسة تحليلية لمصادر تمويل القطـاع الخـاص**، مجلـة البحـوث والدراسات، ع 1. جامعة بيرزيت، رام ا . 2003.

صيام، وليد زكريا: **مصادر تمويل البنوك التجارية.** دار المسيرة للنشر والتوزيـع. عمـان، الأردن. 1997.

عاشور، يوسف حسين: **سياسة البنوك الائتمانية ودور مؤسسات الإقراض.** غـزة، فلسـطين، 1995.

عاشور، يوسف: **العقبات التي تضعها المصارف الإسرائيلية**. غزة، فلسطين، 1995.

عاشور، يوسف: **أفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني.** غزه، فلسطين، 1995.

عاشور، يوسف: **مشاكل سلطة النقد الفلسطيني**. غزة، فلسطين، 1995**.**

العدل، رضا: **المسموح والممنوع في القروض**، مجلة أخبار اليوم، ع 2956. القاهرة، 2001.

عمر، برهان حسني عمر: **التسهيلات المتعثرة.** رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس، فلسطين. 2003.

فريد راغب، النجار: **إدارة الائتمان والقروض ألمصرفيه المتعثرة**، مؤسسه شـباب الجامعـة، رام ا ، فلسطين. 1995.

مكحول**،** باسم**: مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني**. معهد أبحاث السياسـات الاقتصادية الفلسطيني، رام ا ، فلسطين. 2000.

مقداد، سامي محمد: **السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين**، مجلة الرؤيا-العـدد117**.** رام ا ، فلسطين، 2004.

مكحول، باسم. وآخرون: مراجعة **نقدية لمشروع قانون المصارف ألفلسطينيي**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- **ماس**. رام ا **، فلسطين،** 2000**.**

يوسف، عبد النبي حسن**: السياسة النقدية في إسرائيل مقارنة عن واقع الائتمان**. مكتبة عـين شمس، القاهرة، مصر. 1974.

المراجع الأجنبية:

Chrystal, A. (2002). Lending policy. *Journal of Banking and Finance, V26*. United Kingdom.

Federal Financing Bank. Lending Policy. Federal Financing Bank. Washinton. 2002.

Jacobson, T. (2003). Bank Lending Policy and Value at Risk, *Journal of Banking and Finance, V27*- No 4. London.

Kakes, J. (2002). Monetary Policy and Bank Lending, *Journal of Banking And Finince*-*V 26*- No11. Germany.

Norvald Instefjord (2003). **Risk and Hedging**. Bareback College. London.

Robert, K. (2003). **Credit Scoring.** Washington, London.

Schreft, S. (2002). The Conduct of Monetary Policy with a Shrinking Stock of Government, *Journal of Money Credit and Banking*-*V 34*-No3. England.

Sironi, A. (2003). Testing For Market Discipling In The European Banking, *Journal of Money Credit and Banking*-*V35*-No3 Washington.

www.akhbarelyom.org.eg/30/05/2001

www.albayanco.ae/15/08/2004

www.alexbank.com/Act315/06/2003

www.bank.newsofcd.com

www.bkam.ma/araba/25/01/2004

www.finance21.org/15/1/2001

www.sis.govps/arabic/1/3/2004

www.pmapalestine.org/6/2002

www.pmapalestine.org/arabic/developbank.html/23/03/2000.

الملاحق

بسم ا   الرحمن الرحيم

ملحق1. تسهيل مهمة

جامعه النجاح الوطنية

كليه الدراسات العليا

استبانة الدراسة

الفاضل-الفاضلة / قسم التسهيلات البنكيه المحترم

تحيه طيبه وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة أطروحة الماجستير حول (السياسة الائتمانية للبنـوك العاملـة فـي فلسطين) نرجو تعاونكم في تزويدنا بالبيانات اللازمة، والإجابة عن أسئلة الاسـتبانه المرفـق حسب سياسة البنك الذي تعمل به، لان مساهمتكم ستكون ذات اثر كبير في نجاح هذه الدراسـة وتحقيق أهدافها، كما نحيطكم علما بان جميع المعلومات سـتعامل بسـريه تامـة، وسيقتصـر استعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

امجد عزت عيسى

ملاحظه: أرجو تعبئه الاستبانه المرفق من قبل رئيس او مراقب أو موظف التسهيلات فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

ملحق2. استبانة

السيد/ة ---------------------------------- المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

انطلاقاً من قناعتنا بدوركم الإيجابي في تنمية البحث العلمي خاصة بما يتعلـق بمجـال عملكم واختصاصكم فإني كطالب ماجستير في جامعة النجاح الوطنية، أرجـو مـن حضـرتكم الإجابة على الاستبانة التالية، علماً بأن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

امجد عزت عيسى

الجزء الأول:

1. المسمى الوظيفي:

أ. مدير فرع   ب. رئيس قسم التسهيلات   ج. موظف تسهيلات

2. سنوات الخبرة:

أ. أقل من 3 سنوات   ب. من 3-5 سنوات   ج. أكثر من 5 سنوات

3. الدرجة العلمية:

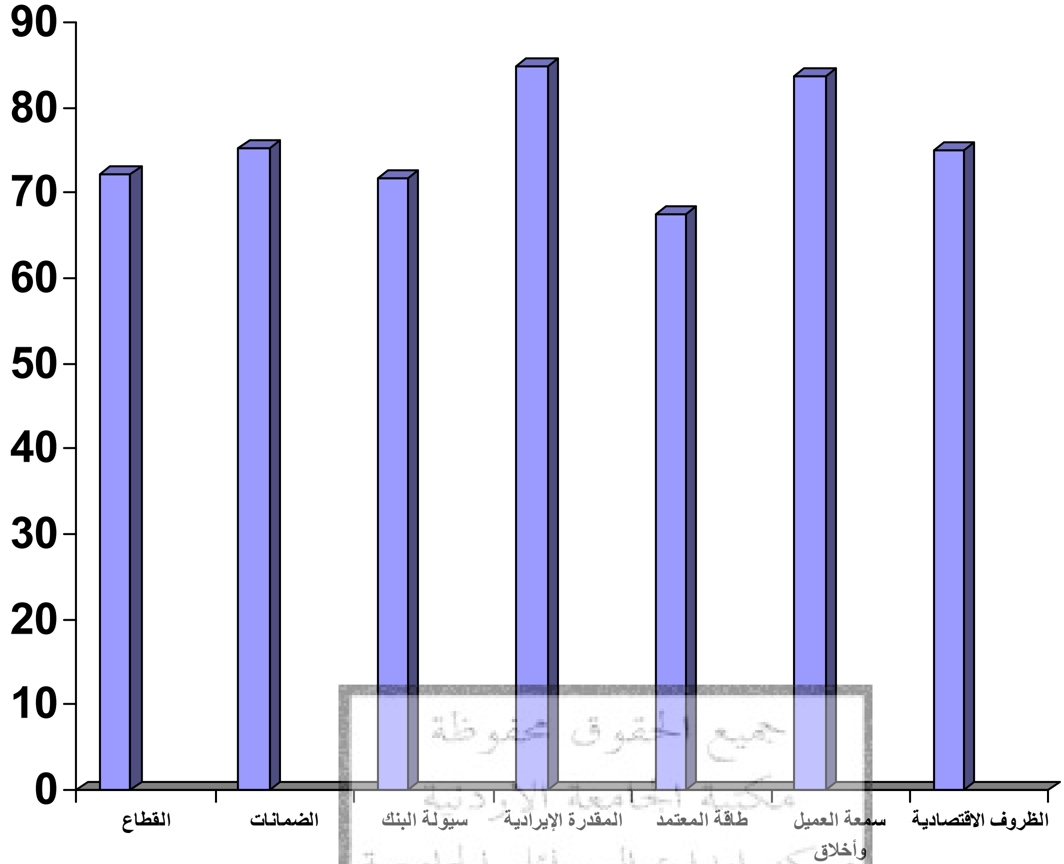
أ. أقل من دبلوم   ب. دبلوم   ج. بكالوريوس   د. دراسات عليا

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة: الرجاء وضع إشارة (×) في المكان الذي تراه مناسباً:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	معرفه نوع قطاع طالب الائتمان له علاقة في قبـول الطلب او رفضه.					
2	هنالك قطاعات تعامل بطريقة حذرة أكثر من قطاعات أخرى عند دراسة طلب الائتمان.					
3	تحديد نوع القرض طويل او قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطاع طالب الائتمان.					
4	هنالك سياسة ائتمانية تحدد كميه الائتمان المقدم تبعـا لنوع القطاع طالب الائتمان.					
5	قيمة الفائدة تختلف تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان.					
6	يشترط لبعض القطاعات شروط معينة للموافقة علـى طلب الائتمان دون قطاعات أخرى.					
7	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الائتمـان حسـب القطاع طالب الائتمان.					
8	الطرق المتبعة لاسترجاع قيمة القرض وفوائده تختلف من قطاع الى أخر.					
9	بعض القطاعات يتم إعطائها مهلة أخرى ويتم اعـادة ألجدولة للديون دون قطاعات أخرى.					
10	سرعة اتخاذ القرار وتخفيض روتين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقة بنوع القطاع.					
11	الإجراءات المتبعة في دراسة وتحليل طلب الائتمـان تختلف من قطاع إلى آخر.					
12	تشكل الضمانات المقدمة سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه.					
13	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة ومـدى قانونيته وكفايته قبل قبول طلب الائتمان					
14	لا تقبل الضمانات المقدمة من الأصول المتداولة للغير (كفيل) كضمان.					
15	لا تقبل الأصول الثابتة كضمان.					
16	امكانية استخدام أصول المنشاة كضمان لـه علاقـة مباشره في قبول او رفض طلب الائتمان.					
17	مقدار السيولة للبنك تحدد مدى قبول او رفض طلـب الائتمان.					
18	ان مقدار الودائع للبنك تشكل المعيار الأهم في قبـول طلب الائتمان او رفضه.					
19	يقوم البنك دائما بالموازنة بين الودائع ومدي إعطـاء قروض حسب نسبة معينة.					
20	ان توفر السيولة ألبنكية وزيادتها يجعل البنك يخفـض					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
	نسبه الفائدة لزيادة الطلب على الائتمان					
21	يعتبر الوضع المالي للمنشاة او المستفيد طالب الائتمان سبب رئيسي في قبول او رفض الطلب					
22	يعتبر الوضع المالي لطالب الائتمان محـدد رئيسـي لقيمة الائتمان الموافق عليها.					
23	كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمان أفضل كلمـا زاد نسبة قبول طلبه.					
24	من الإجراءات التي يقوم بها البنك تحليـل الوضـع المالي لطالب الائتمان.					
25	يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه.					
26	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقـة بالموافقة على الطلب او رفضه.					
27	القدرة على إدارة المشروع مع توفر ا لخبره له علاقة بالموافقة او رفض طلب الائتمان.					
28	هنالك علاقة طرديه بين نسبة نجاح المشروع لطالـب الائتمان ومدى قبول طلبه.					
29	من السياسات الائتمانية المتبعة قبل إعطاء الموافقة او الرفض لطلب الائتمان تحليل المواصفات الشخصـية لطالب الائتمان.					
30	يتم مراجعة حساب طالب الائتمان والاسـتعلام عـن حساباته في البنوك الأخرى قبل إعطاء الموافقة لطلب الائتمان.					
31	في حاله كون طالب الائتمان قد سبق وحصـل علـى ائتمان هذا الأمر يساعد في سرعة الموافقة او رفض طلب الائتمان.					
32	تعتبر سمعة العميل طالب القرض، من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان او رفضه.					
33	الظروف الاقتصادية المحيطة تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان.					
34	تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان.					
35	يقوم البنك برفع الفائدة فـي الظـروف ألاقتصـاديه السيئة.					

ملحق 3. رسم بياني - مجالات الائتمان وأثرها



مقارنة بين مجالات الائتمان وأثرها على السياسة الائتمانية

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Credit Policy in the Palestinian Banks

By

Amjad Azat Abed-Almazoz Issa

Supervisor
Dr. Nur Abu-Rub

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, at An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2004

The Credit Policy in the Palestinian Banks
By
Amjad Azat Abed-Almazoz Issa
Supervisor
Dr. Nur Abu - Rub

Abstract

The aim of this study is to know the banks in Palestine are aware of the standards of the credit which known all over the world, and the effects of these standards on the credit policy in the Palestinian banks. It is found that these standards have deferent effects in these banks. So, that reaches (75.27%). But the level takes interest in this standard to reach (87.77%). Also, the reputation of the agent and his morals are very important as credit standards. All over the world, so, the collateral this standard becomes very high in the Palestinian banks to reach (83.07%). But the power of the agent doesn't have high consideration from the banks in Palestine. So, this standard has a middle level to be (76.39%). The banks in Palestine take interest in the economic conditions with high level to be (75.02%). Other factors were added the these standards that affect. The accepting or refusing the credit form. For example demand of sector (type of sector)the agent's work has a very important role in affecting the credit policy in the Palestinian banks. This factor has a high level to be (72.02%). But having cash in the bank and its effect in accepting or refusing the credit forms has a high level to reach (71.70%).

It is noticed above that the ability of income has the highest consideration among the other standards motioned. The banks in Palestine consider that this standard has high importance so, it is important to study the ability of income of the agent before accepting the credit form and his ability to pay bank. The loan in the fixed time. The reputation of the agent

and his morals is the second factor in accepting or refusing the credit forms in the Palestinian banks. So, it doesn't help if the agent doesn't intend to pay bank the loan in spite of the other standards.

Finally, accordions to this analyzing above, the theories in the study are rejected be cause they show the effect of all the factors in the credit policy but not equally, and this result comes after collecting the information form the banks in the west bank.